المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵔⵙⵙⵉ ⴰ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة رقم 2022/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021

رئيس اللجنة : عبد الحي بسة

مقرر الموضوع : عبد المقصود الراشدي

الخبراء الداخليون للمجلس : نادية السبتي ومحمد الخمليشي

إحالة رقم 2022/34

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده

طبقاً للمادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 18 فبراير 2022، من أجل إعداد دراسة تقييمية للبرامج الموجهة للشباب خلال الولاية الحكومية 2016-2021».

وفي هذا الإطار، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن[1] بإعداد هذه الدراسة.

وخلال دورتها 136 العادية، التي انعقدت بتاريخ 28 يوليوز 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية على هذه الدراسة التي تحمل عنوان: «نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021».

إن هذه الدراسة، التي تم إعدادها، وفق مقاربة تشاركية هي نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وخلال جلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين[2] وكذا عبر الاستشارات المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية أشارك[3].

1 – ملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

2 – ملحق 2: لائحة جلسات الإنصات

3 – ملحق 3: نتائج الاستشارات التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية حول البرامج العمومية الموجهة للشباب

الفهرس

ملخص تركيبي 11

مقدمة 15

القسم الأول: الحق في التربية والتكوين 18

1.1 جهودُ تعميمِ التعليم الثانوي وتيسيره للجميع يُعيقها الهَدْرُ المدرسيّ 18

2.1. جهود تطوير التعليم العالي ترتهن بأداء النظام الجامعي مفتوح الولوج 21

3.1. تكوينٌ مهنيٌّ بحصيلةٍ تَسْتَدْعي تَجْديدَ المنظومة 23

القسم الثاني: الحق في التنمية الثقافية والرياضة والأنشطة الترفيهية 25

1.2. الثقافة: مجال لا يحظى بالقدر الكافي من التثمين والتوجيه نحو الشباب 25

2.2. قصور في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020 26

3.2. الأنشطة الترفيهية: عرض يتعين تجديده 28

القسم الثالث: الولوج إلى خدمات الصحة والحماية الاجتماعية 29

1.3. تعميم البرامج الصحية الخاصة بالشباب 29

2.3. تقدُّمٌ كبيرٌ مُحْرَزٌ في مجال الحماية الاجتماعية 31

القسم الرابع: الاندماج الاقتصادي والولوج إلى الشغل 33

1.4. برامج متعددة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات يصعب تقييمها 33

2.4. برنامج «تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة تضع لأول مرة آلية للتقييم 35

3.4. «انطلاقة»: برنامج حديث للتمويل بمؤشرات غير كافية 36

القسم الخامس: المشاركة المواطِنة 38

الخلاصات والتوصيات 40

الملاحق 44

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن 44

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم 46

المُلحق رقم 3: نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أُشاركُ» (ouchariko.ma) لاستطلاع آراء المواطنات والمواطنين في البرامج العمومية الموجّهة للشباب 47

ملخص تركيبي

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 18 فبراير 2022 بإحالة من مجلس المستشارين، من أجل إعداد دراسة حول « نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016–2021». وتأتي هذه الدراسة لاستكمال العمل الذي شَرع فيه المجلس سنة 2018 في إطار الإحالة الواردة من مجلس المستشارين تحت عنوان «مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي».

وقد تمت المصادقة على هذه الدراسة بالأغلبية من طرف الجمعية العامة للمجلس في 28 يوليوز 2022.

ويُشكل الشباب في المغرب رافعة حقيقية لخلق الثروة، شريطة أن يتم التعامل مع تحدي المكاسب الديمغرافية بشكل صحيح لجعل الشباب فاعلا أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد مكنت مختلف البرامج والتدابير والمبادرات التي حاولت استهداف هذه الفئة من تحسين وضعية العديد من الشباب المغاربة من خلال فتح آفاق جديدة أمامهم، غير أنها تظل غير ذات أثر يُذكر على أرض الواقع.

وقد سجل المجلس خلال الفترة المذكورة (2016–2021)، أن تنزيل برامج متجاورة وغير ملائمة بشكل كاف لم يُمَكن من الاستجابة لمختلف حاجيات وتطلعات هذه الفئة، في غياب رؤية سياسية شاملة تستهدف الشباب. كما أن البرامج ذات الصبغة العرضانية لا تتضمن مؤشرات تتيح قياس تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب.

ولإعداد هذه الدراسة، استند المجلس على خمسة محاور متكاملة مع بعضها البعض، تؤطرها مرجعية الميثاق الاجتماعي الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والقائمة على الحقوق الأساسية التي يُقرُّها الدستور وتَنُصُّ عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي صادق عليها المغرب. وتأتي هذه المَحاور على النحو الآتي: 1- التربية والتكوين و 2- التنمية الثقافية والاستفادة من الأنشطة الرياضية والترفيهية و 3- الولوج إلى الخدمات الصحية و 4- إدماج الشباب اقتصادياً وتمكينهم من الحصول على فرص الشغل و 5- المشاركة المواطنة.

1. **في ما يتعلق ببرامج التربية والتكوين**، يبدو أنه على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تعميم التعليم، فإن المنظومة التربوية والتكوين يعيقها الهدر المدرسي وتهميش الشباب.

2. **إن التنمية الثقافية والرياضة والترفيه** المفترض أن يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق ازدهار ورفاه الشباب، لا يحظى بالتقدير الكافي ولا يمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة، التي من شأنها توفير فضاءات وتجهيزات وتأطير ملائم.

3. **إن البرامج العمومية الموجهة للنهوض بتشغيل الشباب** خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 مكنت لا محالة من إدماج أعداد مهمة من الشباب في سوق الشغل، غير أن الحصيلة تظل دون مستوى التحديات وتثير التساؤل حول أساليب صياغة هذه البرامج، والموارد البشرية والمالية المرصودة، وآليات تتبع هذه البرامج وتقييمها. كما يُسَجَّل أيضاً وجود إغفال شبه كلي لفئة واسعة من الشباب (غير الحاملين لشهادات، الشباب من الطبقات الفقيرة أو الهشة، شباب العالم القروي...).

4. على الرغم من الإنجازات التي تحققت، فإن البرامج العمومية المخصصة للشباب **في مجال الصحة** لا تغطي مجموع الشباب وتتوزع بشكل غير متكافئ بين فئات الشباب، ومكان الإقامة والمجال الترابي.

5. **أخيرا، على مستوى المشاركة المواطنة**، لا يساعد التأخر على مستوى تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في دستور 2011 (المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي) والإطار التشريعي الجاري به العمل (القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية) على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام.

انطلاقا من هذا التشخيص، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المغرب لا يستطيع بلوغ عتبة جديدة من التنمية ما لم يسعى إلى تأهيل وتثمين وإشراك الشباب. في هذا الإطار، **يوصي المجلس باعتماد وتنزيل سياسة وطنية عمومية موجهة للشباب، تكون مندمجة ومُعزَّزة بأرقام وتخضع لتتبع وتقييم منتظمين.** في هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

في مجال الحكامة:

- تنزيل السياسة المندمجة للشباب في شكل برامج قطاعية مُنسّقة تُخَصّص لها الوسائل الضرورية وتكون معزَّزَة بمؤشرات مناسبة ودقيقة وتخضع لتتبع وتقييم منتظمين.

- الحرص على أن تستجيب البرامج العمومية الموجهة للشباب لحاجيات وانتظارات مختلف مكونات هذه الفئة من المجتمع (الشباب النشيطون المشتغلون، العاطلون، الطلبة، الشابات ربات البيوت، الشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل «NEET»، والشباب في وضعية إعاقة...).

- مأسسة هيئة للإشراف رفيعة المستوى، تكون بمثابة أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجية والتتبع / التقييم تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة.

- تعزيز مشاركة الشباب في بلورة وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات العمومية، لا سيما من خلال الهيئات التمثيلية وآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور والتشريعات ذات الصلة.

- الإسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي باعتباره هيئة تشاركية حقيقية ومستقلة، قادرة على أن تكون منبراً للشباب.

على الصعيد القطاعي:

- تعزيز عرض العلاجات الصحية الموجَّه للشباب، من خلال توفير مركز طبي جامعي واحد على الأقل في كل مدينة جامعية وتقديم حد أدنى من الخدمات الصحية الملائمة لليافعين والشباب على مستوى مؤسسات العلاجات الصحية الأولية.

- وضع منصات رقمية مخصصة للشباب في مجموع جهات المملكة، تَدعَمُها الأبناك والفاعلون الخواص كالمراكز الجهوية للاستثمار والفروع الجهوية للاتحاد العام لمقاولات المغرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية، وذلك لتَكُون أداةً رهن إشارة الشباب لتحديد الفرص المتوفرة في بنوك المشاريع الخاصة من ناحية، وبغرض تعزيز المعلومات بشأن العقار وبرامج المساعدة العمومية والخاصة، وعروض استقبال الشباب لإجراء دورات تكوينية أو مواكبتهم.

- وضع سياسة لتشجيع الولوج إلى الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الناشئة وتلك التي يحدثها الشباب.

- توفير امتيازات تفضيلية للشباب لتمكينهم من الاستفادة من خدمات خاصة متعلقة بالنقل والسياحة والولوج إلى الشبكات الرقمية، والأنشطة الثقافية، والترفيهية والرياضية.

إن هذا الرأي الذي تم إعداده وفق منهجية تشاركية، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع. كما تم إغناؤه بنتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) . وتتلخص أهم نتائج الاستشارة، التي بلغ عدد التفاعلات معها 27881 منها 432 إجابة على الاستبيان، في ما يلي:

- صرح أكثر من ثلاث أرباع المشاركين/ات أن معلوماتهم حول البرامج العمومية الموجَّهة للشباب قليلة أو منعدمة، في حين أفاد حوالي 4 في المائة فقط بأنهم تلقوا معلومات وافيةٍ عنها؛
- صرح 71.5 في المائة من المشاركين/ات أنهم لم يسبق لهم الاستفادة من أحد البرامج الموجَّهة للشباب؛
- وصف قُرابَةَ نصف المشاركين/ات هذه البرامج بأنها غير فعالة، بينما اعتبرها 44. في المائة منهم فعالةً إلى حَدٍّ ما، في حين يعتبر 6.8 في المائة من المشاركين/ات أنها فعالة؛
- ينبغي أن تَتَصَدَّرَ القضايا المتعلقة بتكوين الشباب (80. 8 في المائة) وإدماجِهم في سوق الشغل (76.6 في المائة) أولويات البرامج العمومية الموجه للشباب. كما أن مواضيعُ الثقافة (50 في المائة) والرياضة والترفيه (48.3 في المائة) والصحة (45.3 في المائة)، يتعين أن تحتل أيضا، حسب المشاركين/ات، مكانة هامة جدا في هذه البرامج. كما أشار 12.7 في المائة من المشاركين/ات إلى قضايا أخرى، ينبغي أن تنكب عليها في نظرهم البرامج العمومية الموجهة للشباب، من قبيل البيئة، البحث العلمي، قيم المواطنة، التربية المالية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- بخصوص ما يَلْزَمُ من تدابيرَ لإنجاح البرامج العمومية المخصصة للشباب، فقد وضع المشاركون/ات في المقامِ الأوّلِ ضرورةَ إشراكِ الشباب في إعداد هذه البرامج (69.9 في المائة)، يليها تحسين المنظومة التي تَندرج فيها هذه البرامَج برُمَّتها (64.3 في المائة). كما شدد المشاركون/ات على ضرورة اعتماد مقاربة تنبني على القُرب في معالجَة قضايا الشباب (63.42 في المائة)، مع مراعاةِ التواصل على نطاق واسعٍ مع الشباب لإطلاعِهم على ما تُوفِّره البرامج الموجَّهة إليهم (57 في المائة)، والتواصل بانتظام معهم بخصوص نتائج هذه البرامج (58.6 في المائة)، إضافةً إلى تعزيز التكامل والتجانس بين هذه البرامج (51 في المائة)،.وضرورة إشراك الشباب في عملية تقييم البرامج المخصصة لهم (57 في المائة). وأخيرا، اقترح 8 في المائة من المشاركين/ات في الاستبيان عددا من التدابير الأخرى لضمان حسن تنزيل البرامج العمومية المخصصة للشباب، نذكر منها الشفافية في التدبير، الحكامة الجيدة، إشراك المجتمع المدني، والتعريف بالتجارب الناجحة.

مقدمة

إن تقييم البرامج العمومية موضوع بالغ الأهمية حيث تمت الإشارة إليه في الخطب الملكية السامية، ولا سيما الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة. وقد أكدت التوجهات الملكية على ضرورة «القيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة، لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.»

ومن جهة أخرى، فإن دستور المملكة المغربية يوكل تقييم السياسات العمومية[4] إلى البرلمان بغرفتيه، وبعض المؤسسات الدستورية الأخرى، وجمعيات المجتمع المدني، وهيئات التشاور العمومي على الصعيد الوطني والترابي، التي تشرك الفاعلين والمواطنات والمواطنين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

كما تم في إطار الهيكلة الحكومية الجديدة،[5] إحداث قطاع وزاري مُكَلَّف بتقييم السياسات العمومية من أجل التحقق من فعاليتها ونجاعتها[6].

غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن تقييم نجاعة البرامج العمومية المستهدفة للشباب المُبرمجة خلال الولاية الحكومية 2016-2021 يواجه العديد من الإكراهات نذكر منها:

- غياب رؤية سياسية شاملة (أو سياسة عمومية) تستهدف الشباب وتكون معزَّزَة بمؤشرات مناسبة؛
- استمرار ضعف سياسة التتبع والتقييم مما يفسر غياب جملة من الشروط المسبقة اللازمة لقياس النجاعة، بدءا من (1) إعطاء تعريف واضح ومشترك لمفاهيم «الشباب» و«السياسة والبرامج العمومية» و«نجاعة العمل العمومي» و(2) تعريف المؤشرات الكمية والكيفية منذ إعداد السياسات والبرامج و(3) وضع أنظمة موجهة للإعلام. وهو ما يفسر قلة المعطيات المتوفرة والمُرقمة المرتبطة بالبرامج العمومية موضوع هذه الإحالة؛
- الصعوبة المنهجية لعزل أثر البرامج خلال الفترة 2016-2021، حيث كانت البرامج الموجهة للشباب تمتد على مراحل جد متباينة من حيث تنزيلها وكان بعضها الآخر قد تم إطلاقه خلال ولايات حكومية سابقة. هكذا، دخل برنامج «إدماج» حيز التنفيذ منذ سنة 2005، في حين، لم يَرَ برنامج التمويل «انطلاقة» النور إلا سنة 2020؛
- أدت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 إلى حدوث تعثر في تنفيذ العديد من البرامج العمومية.

وبالنظر لما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مدى نجاعة وانسجام البرامج الموجهة للشباب ومستوى تنزيلها على أرض الواقع، وتقييم مدى قدرتها على ضمان تنمية دامجة للشباب المغربي، كما تتناول أساسا المقاربة المطبقة على البرامج العمومية، انطلاقا من بلورتها إلى تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها.

ويَستند هذا التقييم إلى خمسة محاور أساسية ومتكاملة مع بعضها البعض، تؤطرها مرجعية الميثاق الاجتماعي الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والقائمة على الحقوق الأساسية التي يُقِرُّها

4 – الدستور، الفصول: 12، 13، 70 ، 101، 146، 148، 156، 168

5 – بتاريخ 7 أكتوبر 2021.

6 – مرسوم رقم 2.21.992 صادر في 7 رجب 1443 (9 فبراير 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

الدستور وتَنُصُّ عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي صادق عليها المغرب. وتأتي هذه المحاور على النحو الآتي:

- **التربية والتكوين**، اعتباراً لكونهما يُسْهِمان في اكتساب المهارات والقدرات الفردية وتعزيزها.
- **التنمية الثقافية والاستفادة من الأنشطة الرياضية والترفيهية**، وهي تُعَدُّ ضروريةً لترسيخ قيم الحداثة والانفتاح والتجديد وتقوية روح الإبداع.
- **الولوج إلى الخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية**، وذلك لأهميتها في تمكين المرء من التمتع بصحة عقلية وبدنية جيدة مدى الحياة.
- **إدماج الشباب اقتصادياً وتمكينهم من الحصول على فرص الشغل**، وذلك لتمكينهم من العيش بكرامة والمساهمة في تحقيق الثروة الاقتصادية.
- **المشاركة المواطنة** في بناء دولة ديموقراطية ومجتمع مُندمِج.

وتأتي هذه الدراسة لاستكمال العمل الذي شَرع فيه المجلس سنة 2018 في إطار الإحالة الواردة من مجلس المستشارين تحت عنوان «مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي»[7]. وقد ازداد الاهتمام بالبرامج المخصصة للشباب أكثر فأكثر بالنظر إلى أن المغرب يحظى منذ بداية الألفية الجديدة بِ «فرصة الامتياز الديمغرافي» التي من المتوقع أن تغلق نافذتها حسب المندوبية السامية للتخطيط مع متم سنة 2038؛ وهي فرصة من شأنها تعزيز نمو وتطور بلادنا.

وفي مستهل هذا التقييم، فإنه تجدر الإشارة إلى مسألتين اثنتين، وهما كالآتي:

- أولاً، ليس ثَمَّةَ تعريف دولي مُتَّفَقٌ عليه عالمياً للفئة العمرية للشباب. وإذا كان يُعْتَدُّ بعُمْر 18 عاماً كحد أدنى باعتباره سن الرشد، فإنه يوجد تباينٌ كبيرٌ بين الدراسات والمؤسسات فيما يخص اختيار الحدين الأدنى والأقصى فيما يخص فئة سن الشباب. وهذا هو الحال أيضاً في بلدنا، حيث لا يوجد تعريف مُوَحَّد لفئة «الشباب»، علاوةً على أنه يُمْكن للسياسات والبرامج العمومية للشباب استهدافُ فئات مختلفة من السكان، وهو ما قَد يَحُدُّ من أثرها ويطرح مشكلات تتعلق بتحقيق الانسجام المطلوب فيما بينها.

7 – انظر ملحق 2: خلاصة دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان « مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي»

إطار رقم 1: تعريف فئة «الشباب»

تُعَرِّف مختلف المعطيات الإحصائية الدولية الشباب على أنهم الأشخاص ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً. وتحصُر دراساتٌ وتحليلاتٌ وطنية ودولية أخرى عُمُرَ الشباب في الفئة من 15 إلى أقل من 30 سنة أو 18 إلى 29 سنة.

ويَعتمد تحديد الحدُّ الأدنى أو الحد الأقصى للسن إلى حد كبير على السياق الاجتماعي. فبحسب عدد من التعاريف الدولية، بما في ذلك تعريف منظومة الأمم المتحدة، يُعَرَّف الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. وتُستَخدَمُ الفئةُ العمرية 15–24 عاماً بوصفها تعريفاً مرجعياً للشباب على الصعيد الدولي.

وانسجاماً مع ما أدلى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من آراء سابقة بشأن «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي» و«المبادرة الوطنية المندمجة للشباب»، فإنه يُرجَّحُ تحديد تعريف الشباب في الفئة العمرية 15–29، والتي تمثل ثلث السكان و44 في المائة من السكان في سن الشغل (15–64). وقد تبنت هذا الاختيار الاستراتيجيةُ الوطنية المندمجة للشباب والمرصد الوطني للتنمية البشرية.

وقد أوضحت نتائجُ الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس صعوبةَ التوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن مسألة الفئة العمرية التي تُمثِّل سِنَّ الشباب. ولعلَّ ما يُثير الاهتمام بشكل خاص أن الأغلبية (52 في المائة) تختار الفئة العمرية من 15 إلى 34 عاماً. ويُعطي هذا الاختيار تعريفاً أوسع لفئة الشباب مقارنةً بما تُجْمِعُ عليه معظم المؤسسات الوطنية والدولية عُموماً. في حين، يختار 18 في المائة الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة، بينما يختار 7 في المائة فقط الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة باعتبارها تمثل الشباب (انظر الملحق).

ثانيا، اعتَمَدَ المغرب في 2019 «السياسة الوطنية المندمجة للشباب»[8]، كما سبق أن اعتمد «الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015–2030» الصادرة في 2014، وهما مشروعان لم تصدر بشأنهما أي حصيلة مرحلية أو تقييم أولي لمنجزاتهما.

8 – وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه السياسة الجديدة لم تصدر في شكل وثيقة عمومية. وقد جاء في تصريحات وزير الشباب والرياضة السابق أن هذه السياسة الوطنية المندمجة للشباب ثمرة عمل لجنةٍ وزارية مشتركة أنشئت لهذا الغرض لمدة عامين، وهي تهدف إلى وضع الإطار العام للمبادرات العمومية الموجَّهة للشباب، إضافة إلى تحقيق التقائية البرامج وترشيد الموارد والجهود. وتضم هذه السياسة أربعة محاور رئيسية، لا سيما الإنصات إلى الشباب والتواصل معهم، إلى جانب بناء شخصية الشباب وتنميتها، وإدماج الشباب في المجتمع، وتيسير حصولهم على الخدمات الأساسية (التعليم والتكوين والإدماج المهني والصحة والإسكان والتنقل والترفيه)، بالإضافة إلى حكامة البرامج والتقائيتها.

القسم الأول: الحق في التربية والتكوين

يُركِّزُ هذا القسم على حصيلة البرامج العمومية التي تستهدف تنزيل تعميم التعليم الثانوي والنهوض بالتعليم العالي وتطويره وضمان الحق في التكوين المهني، وذلك طِبقاً للفصل 31 من الدستور، والأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[9].

1.1 جهودُ تعميمِ التعليم الثانوي وتيسيره للجميع يُعيقها الهَدْرُ المدرسيّ

بُذلت جهودٌ كبيرةٌ في سبيل تعميم التعليم خلال الولاية الحكومية 2016–2021، وذلك مواصلةً لتطبيق ما اتَّخذته الحكومات السابقة من تدابير في الموضوع، ولا سيما في مجال تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015–2030. وقد تمت المصادقة في 2019[10] على هذه الرؤية من أجل ضمان استمرارية إصلاح منظومة التربية ودعمها.

وعليه، فقد عبَّأت الحكومة حينئذ (2016–2021) منذ بداية ولايتها مواردَ مهمة لتطبيق هذه الرؤية، حيث وضعت إصلاح منظومة التربية والتكوين في صدارة أولوياتها[11]. وقد عزَّزت الحكومة في سبيل ذلك ما يلزم من موارد بشرية، لينتقل المعدل السنوي للمناصب المالية المخصصة من 7.036 منصب مخصص للقطاع، ما بين 2004 و2016 إلى 20.160 منصباً ما بين 2017 و2021. كما انتقلت الميزانية المرصودة للمنظومة من 54 مليار درهم سنة 2016 إلى حوالي 72 مليار درهم سنة 2021، بزيادة تقدر ب 25 في المائة. ومَكَّن هذا المجهود المالي أيضاً من «تقوية البنيات التحتية للمنظومة التربوية بمختلف مستوياتها، سواء في العالم الحضري أو القروي، ولا سيما في المجالات التي كانت تعاني من أوجُه خصاص كبيرة في هذا المجال. وقد مكَّن هذا الأمر على سبيل المثال من إحداث ما لا يقل عن 440 مؤسسة مدرسية جديدة ما بين 2016 و2021، ناهيك عن إنشاء 44 مؤسسة جامعية عمومية من الجيل الجديد.»[12].

وبخصوص النتائج، فإذا تم تسجيل تقدم ملحوظ على مستوى المعدل الصافي للتمدرس سواءٌ في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي (الأطفال بين 4 و5 سنوات)، والذي انتقل من 45.9 في المائة في الموسم 2015–2016 إلى 71.9 في المائة 2019–2020[13]، أو في مرحلة التعليم الابتدائي (من 6 إلى 11 سنة)، وهما المرحلتان اللتان يكاد يتحقق فيهما هدف تعميم التعليم والمساواة بين الجنسين[14]، فإن النتائج أظهرت تحسنا خجولا في ما يخص التعليم الثانوي. وتُظهِر المؤشراتُ الاجتماعية الصادرة حديثاً عن المندوبية السامية للتخطيط[15] تحسناً في المعدل الصافي للتمدرس في مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي بالنسبة للفئة العمرية ما بين 12 و14 سنة، حيث بلغ 66.8 في المائة خلال الموسم الدراسي 2019–2020. ومن حيث مؤشر وسط الإقامة، فقد سَجَّل معدل التمدرس مستوىً أعلى في الوسط الحضري (80.9 في المائة) منْهُ في الوسط القروي (47.9 في المائة)، كما أنه بلغ عند الفتيات 69.1 في المائة مقارنةً بالفتيان (64.5 في المائة).

9 – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)؛ اتفاقية حقوق الطفل (المادة 28)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13).

10 – الظهير الشريف رقم 1–19–113 المؤرَّخ في 7 ذي الحجة 1440 (9 غشت 2019) تنفيذاً للقانون الإطار رقم 15–17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي صدر في الجريدة الرسمية تحت رقم 6944 بتاريخ 17 دجنبر 2020).

11 – كلمة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني بعنوان "إصلاحات هيكلية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" 19 غشت 2019 نص الكلمة متاح على موقع رئاسة الحكومة www.cg.gov.ma

12 – المصدر نَفْسُه.

13 – التقرير الوطني للمندوبية السامية للتخطيط "أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد–19" (التقرير الوطني 2021).

14 – بلغ المعدل الصافي للتعليم الابتدائي 99.9 في المائة بين 2019 و2020، فيما تراوح مؤشراَ تكافؤ الجنسين ووسط الإقامة بين 1.0 و1.07 في المائة على التوالي، وفق مذكرة للمندوبية السامية للتخطيط حول "المؤشرات الاجتماعية في المغرب" (2022).

15 – المصدر نفسُه.

غير أن المعدل الصافي للتمدرس يُسجِّل أدنى مستوياته في مرحلة الثانوي التأهيلي والتي تشمل الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة، حيث بلغ 37.5 في المائة على المستوى الوطني خلال الموسم 2019–2020، مقارنةً بالموسم الدراسي 2014–2015 الذي سجل فيه 32.2 في المائة. ويبلغ هذا المعدل 43.1 في المائة في أوساط الفتيات مقابل 32.1 في المائة لدى الفتيان. كما أن هذا المعدل يُظهر أوجه اختلاف كبيرة بحسب وسط الإقامة، حيث يتجاوز بأربعة أضعاف في المناطق الحضرية (55.1 في المائة) ما يُسجَّل في المناطق القروية التي لا يزيد فيها عن 14.0 في المائة.

الرسم البياني رقم 1: المعدل الصافي للتمدرس في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي

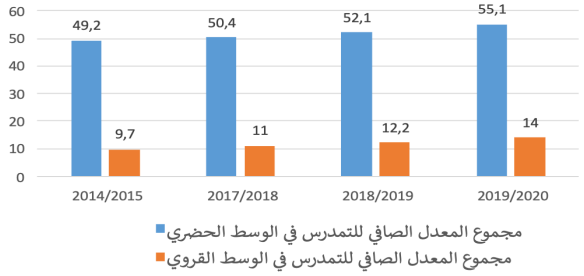

الرسم البياني رقم 2 : صافي معدل التمدرس في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي

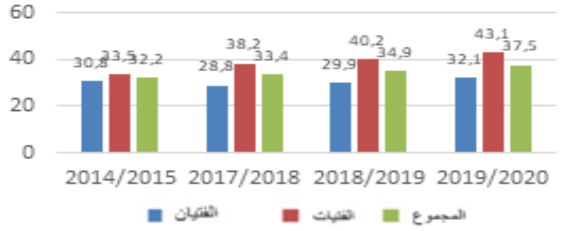

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

ويُسجَّل في العالم القروي أعلى معدل صاف للتمدرس في أوساط الفتيات (16.4 في المائة) مقارنةً بالفتيان (11.6 في المائة). وفي هذه الأرقام ما يُشير إلى وجود تحسُّن في الأوضاع مقارنةً بمؤشرات سنة 2015، حيث مثَّل المعدل الصافي لتمدرس الفتيات القرويات، لا سيما في المرحلة الثانوية التأهيلية، 9.1 في المائة، مقابل 10.1 في المائة عند الفتيان. ويُعْزَى انخفاض مستوى صافي معدل التمدرس في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي بشكل أساسي إلى ما تُعانيه مختلف مراحل التعليم الإلزامي من هدرٍ مدرسيٍ كبير.

وبحسب دراسة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشأن حالة الهدر المدرسي[16]، فإنه بلغ مجموعُ عدد المنقطعين عن الدراسة في مُختلف المستويات التعليمية 431.876 من الطلاب في سنة 2018، منهم 78 في المائة انقطعوا عن الدراسة في مرحلتَيْ التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي، وهما مرحلتان دراسيتان لتنفيذ إلزامية التعليم للأطفال حتى سن 15 سنة، إلا أنهما أصبحتا بمثابة «الحاجز» الذي ينقطع عنده آلاف الأطفال عن المدرسة قبل بلوغهم مرحلة التعليم الثانوي. غير أنه إذا كانت معدلات الهدر

16 – المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، «الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي: تحليل مسار فوج 2018–2014 والخرائطية الإقليمية» (صدرت الوثيقة في 2019).

المدرسي في التعليم الابتدائي والثانوي التأهيلي في انخفاض تدريجي منذ سنة 2015، فإن معدل الانقطاع في مستوى التعليم الثانوي الإعدادي تزايد ليبلغ 14.3 في المائة في سنة 2018 (212.000 تلميذا منقطعا عن الدراسة) متجاوزاً بذلك الحد المسجل في سنة 2015 والذي بلغ 13.5 في المائة (195.949 تلميذا).

هذا وإذ تسجل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أهمية ما تبذله السلطات العمومية من جهود وتتخذه من تدابير للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، لا سيما من خلال برامج وأنشطة الدعم الاجتماعي المختلفة (الإطعام المدرسي والمنح الدراسية والمدارس الداخلية والنقل المدرسي وبرنامج «تيسير»[17])، فإنها تُشدِّد على ما لهذه البرامج من تأثير محدود، وتدعو إلى إعادة النظر في معايير الاستهداف التي تتعلق بمستوى الجماعة الترابية عوض التركيز على مستوى الفرد المستهدف، وهو ما لا يسمح باستفادة الفئات الأكثر عرضة لخطر الهدر المدرسي. كما تدعو الدولةَ إلى اتخاذ تدابير مبتكرة وفعالة وهادفة لمعالجة الأسباب الرئيسية للهدر المدرسي. ومِنْ هذه الأسباب الرئيسية تَدَنِّي مستويات التعلُّم على نحوِ ما تؤكدُه نتائجُ التقييمات المختلفة في هذا المَجال. ويأتي ترتيب المغرب من حيث نتائج الدراسة الدوليةِ للاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لتلامذة المستويين الرابع الابتدائي والثاني في التعليم الثانوي الإعدادي ضمن البلدان الخمس الأخيرة. وإن ما يؤكد هذه النتائج أيضاً ما خلُصَ إليه البرنامج الوطنيِ لتقييم المكتسبات لعام 2021 (PNEA)، والذي تكشف مُعطياتُه عن تدنِّي مستوى المعارف والمهارات في مَوادِّ اللغة والرياضيات والعلوم لدى المتعلمين بشكل عام، وهو ما يَعزوه التقرير إلى طبيعة المناهج المدرسية وطرق التدريس والممارسات التربوية. وإضافةً إلى ذلك، فإن هذا التقرير يسلط الضوء على حجم الفوارق بين التعليمَين العام والخاص، حيث يُقاس الفارق بأربع سنوات من التعلم، وهو ما يُكرِّسُ التفاوتات في الفرص في أوساط الفئات الأصغر عُمراً ويَزيدُها عُمقاً، ويُعَطِّلُ دور المدرسةَ في المساهمة في الارتقاء الاجتماعي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه رغم الجهود المبذولة لتعزيز الموارد البشرية في قطاع التعليم، ووفقاً لما أوْرَدَتْهُ البياناتُ الحكومية خلال الفترة 2016–2021، فإن قطاع التعليم يعاني من عجز في عدد المُدَرِّسين، والذي بلغ 19.500 مُدَرِّس ومُدَرِّسَة، وذلك بسبب تسارع وتيرة حالات التقاعد التي اتسمت بتراجع التقاعد المبكر، في ظل المحدوديةِ الكبرى في القدرة على توظيف مدرسين جدد. وعلى سبيل المثال، فقد تراجع عدد الأساتذة خلال العام الدراسي 2017–2016 إلى 210.367، مقارنةً بالعام الدراسي السابق 2015–2016، والذي بلغ فيه عدد الأساتذة 222.736 أستاذاً وأستاذةً. وقد حصل هذا في الوقت الذي انتقل عدد التلامذة المتمدرسين من 5.82 مليون إلى 5.95 مليون تلميذ وتلميذة خلال هذه المواسم الدراسية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تفاقم مشكلة اكتظاظ الأقسام الدراسية.[18] ولمواجهة هذا الوضع وسَدّ هذا الخصاص، فقد اتسمت عملية توظيف الأساتذة بنوع من الاستعجال، إضافة إلى شيء من المرونة في المؤهلات والكفاءات المطلوبة لولوج هذه المهنة[19].

وقد ترتب عن استمرار ظاهرة الهدر المدرسي ظهور فئة من الشباب لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل (NEET). وجاء في بحثٍ أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية أن هؤلاء الشباب يشكلون 28.5 في المائة (1.7 مليون) من بين 6 ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.[20] ولا تزال التدابير التي اتخذها القطاع الوزاري المكلف بالتربية الوطنية في إطار برنامج التربية غير النظامية لا

17 كلمة لرئيس الحكومة السابق السيد سعد الدين العثماني (1 يونيو 2021) بعنوان «إصلاحاتٌ هيكلية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي»، ذكر أنه «توسَّع برنامج «تيسير» بشكل غير مسبوق، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، لتنتقل ميزانيته من 700 مليون درهم في 2017 إلى مليارين و377 مليون درهم سنة 2020».

18 – الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، «مهنة الأستاذ(ة) في المغرب على ضوء المقارنة الدولية»، تقرير موضوعاتي، دجنبر 2021. https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2021/11/30-11-Rapport-me%CC%81tier-de-lenseignant-V–Fr.pdf

19 – المصدر نفسُه.

20 – المرصد الوطني للتنمية البشرية، دراسة حول شباب «NEET» في المغرب، 2021.

ترقى إلى مستوى الاحتياجات. على سبيل التوضيح، تشير وثيقة مشروع نجاعة الأداء لوزارة التربية الوطنية بشأن مشروع قانون المالية لعام 2020، إلى أن عددُ الأطفال (من 8 إلى 15 سنة) غير الملتحقين بالمدارس بلغ 254.487 طفل في 2019، بينما بَلَغ عددُ المتعلمين المسجلين في إطار برنامج «إعادة التمدرس والإدماج» للأطفال المنقطعين عن الدراسة (برنامج فرصة المدرسة الثانية)[21] 30.000. وتشير تقديرات المصدر نفسه إلى أن عدد الأطفال (من 13 إلى 18 سنة) غير الملتحقين بالمدارس بلغ 740.709، في حين أن 5.000 هو مجموع المسجلين في إطار برنامج «الإعداد للإدماج السوسيو–مهني E2C–NG». وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه لا يمكن لمن انقطع عن الدراسة قبل وصوله إلى المستوى الإعدادي أن يلتحق بالتكوين المهني.

2.1. جهود تطوير التعليم العالي ترتهن بأداء النظام الجامعي مفتوح الولوج

سَجل التعليم العالي عموما، تحسناً في عدد من المؤشرات، إذ انتقل معدل التسجيل في التعليم العالي، لدى طلبة الفئة العمرية من 18 إلى 23 سنة، من 33.6 في المائة في 2016–2017 (32.4 في المائة لدى الفتيات و34.7 في المائة للفتيان) إلى 42.7 في المائة في 2020–2021 (44.4 في المائة للفتيات مقابل 41.2 في المائة للفتيان)[22].

وتتميز منظومة التعليم العالي بتحقيق مناصفة متقدمة بين الجنسين، حيث انتقلت حصة الطالبات من 48 في المائة إلى 50.1 في المائة بين سنتي 2015 و2020، كما ازدادت حصة الخريجات من 48.9 في المائة في 2015 إلى 50.7 في المائة في 2019[23].

وقد زاد العدد الإجمالي للطلبة بنسبة 27 في المائة بين سنتي 2016 و2021، حيث انتقل من 854.339 طالب وطالبة إلى 1.085.064. ويتوزع هذا العدد بين 91.2 في المائة من الطلبة في قطاع التعليم العالي الجامعي العمومي و3.5 في المائة في مجال تكوين الأطر و5.3 في المائة في التعليم العالي الخاص.

كما ارتفع عدد الخريجين بنسبة 24 في المائة خلال الفترة بين 2016 و2021، حيث انتقل من 121.841 إلى 151.315 خريجا (يتوزعون بين 83.8 في المائة في قطاع التعليم العالي الجامعي العمومي و8.4 في المائة في مجال تكوين الأطر و7.8 في المائة في التعليم العالي الخاص).[24]

ومن حيث الطاقة الاستيعابية، فقد فَتحت 28 مؤسسة جامعية جديدة أبوابها خلال الفترة بين 2016 و2021، وهو ما زاد عدد المقاعد الجامعية من 484.167 في 2016 إلى 521.180 في 2021، بزيادة قدرها 7.6 في المائة (67 في المائة بالنسبة للجامعات ذات الولوج المفتوح و33 في المائة للجامعات ذات الوَلوج المحدود).

وبُذلت جهودٌ أيضاً في مجال تنويع عروض التكوين وتحسين مستوى إدماج الخريجين. وفي هذا الصدد، اتُّخذت إجراءاتٌ وتدابير عديدة شملت إحداث 2853 مسارا للتعليم العالي خلال الفترة ما بين 2017 و2021، تشكل **المسارات المهنية** 54 في المائة منها[25].

---

21 – مشروع نجاعة الأداء لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي – قطاع التربية الوطنية – مشروع قانون المالية لعام 2020.

22 – تقرير وجهته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 26 مايو 2022.

23 – مرجع سابق، التقرير الوطني 2021 حول «أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد–19» (ص. 54).

24 – مرجع سابق، التقرير المقدَّم من وزارة التعليم العالي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 26 مايو 2022.

25 – تشمل هذه التدابير على سبيل المثال:

- عقد اتفاقية شراكة بين الوزارة وشركة «أكسا التأمين المغرب» لإطلاق مسار للتكوين بالتناوب في سلك الإجازة المهنية متخصص في «تقنيات واستشارات التأمين». وقد جرى إطلاق الإجازة في كل من كليتي العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي وسلا وبالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالقنيطرة، وذلك برسم السنة الجامعية 2020–2019.
- إحداث سلك الإجازة في التربية لتدريب الطلبة على مهنة التدريس في المستويين الابتدائي والثانوي.
- توفير التدريب للطلبة في مجال المهارات الشخصية في إطار منصة «نجاحي – مستعدون للعمل» (NAJAHI – Prêt pour l'emploi).
- إحداث النظام الوطني للطالب المقاول، والذي أُطلق في شتنبر 2020 بغرض دعم ومواكبة الطلبة الراغبين في خوض تجربة إنشاء مقاولة.

إلا أنه رغم ما تحقق من إنجازات، لا يزال أداء الجامعات ضعيفا، لا سيما ذات الولوج المفتوح التي تستقبل أزيد من 88 في المائة من الطلبة مقارنةً بنظيرتها محدودة الولوج[26] والتي لا يتجاوز معدل استقبالها للطلبة 12 في المائة. ويُظهر تقييمٌ شمل ثلاث جامعات أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[27]، ويغطي الفترتين 2006–2007 2016–2017، النتائج التالية:

- لم يَنَلْ الإجازةَ الأساسيةَ في المتوسط سوى ثلثُ الطلبة من مجموع الطلبة المشمولين بهذه الدراسة (تخرج 9 في المائة فقط من فوج المجموعة الأولى وفق الإطار الزمني المحدد)؛
- انقطع أزيد من ربع طلبة الإجازة الأساسية عن الدراسة بعد سنة واحدة فقط من التحاقهم بالجامعة، بينما غادر 40.2 في المائة من الطلبة الصفوف الدراسية بعد سنتين و20.9 في المائة بعد ثلاث سنوات من الدراسة في هذا النظام؛
- تبلغ التكلفة المالية للهدر المدرسي 1.1 مليار درهم، وذلك نتيجة حالات المغادرة دون الحصول على شهادة، ناهيك عن حالات الطلبة الذين التحقوا بهذه الجامعات منذ 2013–2012، والذين ظلوا مسجلين بها إلى سنة 2017–2018.

وتُقدِّر الإحصاءات نسبة الانقطاع عن الدراسة في مستوى التعليم العالي الجامعي في 2019 بحوالي 16.40 في المائة (بمعدل 14.50 في المائة عند الفتيات و18.30في المائة للفتيان).[28]

وقد كشف بحثٌ وطني للهيئة الوطنية للتقييم في 2018 بعنوان «الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي»[29]، أن أكثر من 18 في المائة من الطلبة خريجي مختلف المؤسسات الجامعية مفتوحة الولوج لا يزالون عاطلين عن العمل بعد أربع سنوات من مغادرتهم مؤسسة التكوين، مقابل 8 في المائة فقط بالنسبة للمسارات الجامعية محدودة الولوج و5.6 في المائة لأقرانهم من خريجي القطاع الخاص.

إن هذه الثنائية في النظام الجامعي بين نَمَطي الجامعة مفتوحة الولوج ومَحْدُودَة الولوج، تُخْضِعُ مسألةَ ولوج الجامعة من الأساس للانتقاء. ويسمح هذا الانتقاء للنظام محدود الولوج بِجَلب أفضل الطلبَة، بينما «تُدفع الأغلبية المتبقية إلى نظام الولوج المفتوح»[30].

ويطرح هذا الوضع إشكالية تتمثل في أن المسالك الأساسية في نظام التعليم مفتوح الولوج تجتذب إليها الغالبية العظمى من طلبة الجامعات. غير أن هذا النظام «يعاني من إكراهات بنيوية تتجلى في النقص في توسيع المرافق وفي التأطير التربوي وفي قلة الإمكانيات المرصودة بالنظر إلى أعداد الطلبة التي تضاعفت مع مرور الوقت وعدم كفاية البنيات الأساسية والإطار التربوي، ناهيك عن العجز في الموارد المخصصة لهذا النظام بما يتماشى مع الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب المُقبِلين عليه»[31].

ويُشير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي علاوةً على ذلك إلى أن «الانقسام الذي خَلَّفَته ازدواجية ‹الولوج المفتوح› و‹الولوج المحدود› يُعرِّض للمجازفة بمشروع النظام الجامعي الموحَّد المتكافئ

26 – تقرير تقييمي أنجزته الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2018) التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بعنوان «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح».

27 – تقرير تقييمي أنجزته الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2018) التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح» (ص. 18).

28 – أنظر مشروع نجاعة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2020.

29 – بحثٌ وطني أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2021) في موضوع «الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي».

30 – مرجع سابق (2018)، «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح» (ص. 18).

31 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، «الحصيلة وآفاق عمل المجلس» (2018).

وذي الجودة، الذي تشجعه الرؤية الاستراتيجية، والذي يتطلب التجانس والارتكاز على جسور عديدة وآليات للتوجيه وإعادة التوجيه لتيسير الارتقاء بالطالب، وبالتالي الارتقاء بالوطن بِرُمَّتِه»[32].

وإذا كانت المردودية من حيث الحصول على الشهادات والاندماج في سوق الشغل تُرجِّح كفّة طلبة المؤسسات ذات الولوج المحدود، فذلك يجعلهم أكثر استعداداً للهجرة إلى الخارج. وفي هذا الصدد، يغادر أزيد من 600 مهندس مغربي وطنهم كل عام. وتؤكد مختلف الدراسات الاستطلاعية في الموضوع هذه الظاهرة[33]. وبحسب دراسة نُشرت حديثاً (2021)، أعرب 70 في المائة من طلبة السنة النهائية في الطب في المغرب عن عَزْمِهِم مغادرة الوطن بمجرد تخرجهم، ومنهم 63.6 في المائة من النساء.

3.1. تكوينٌ مهنيٌّ بحصيلةٍ تَسْتَدْعي تَجْدِيدَ المنظومة

تتميز الفترة 2016-2021 بوجود إرادةً قويةً في إصلاح التكوين المهني من أجل تحسين قابلية تشغيل الشباب. في هذا الإطار، اعتمد القطاع الحكومي المكلف بالتكوين المهني في مايو 2016 استراتيجيةً جديدةً للتكوين المهني في أفق 2021، أعقبها تقديم خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني أمام جلالة الملك في أبريل 2019. وتتأسَّس خارطة الطريق هذه على خمسة (5) محاور:

- تحسين عرض التكوين بإعادة هيكلة مساراته؛
- إحداث جيل جديد من مراكز التكوين تُسمَّى «مدن المهن والكفاءات»، ووضع بنيات متعددة القطاعات ومتعددة الوظائف؛
- تحديث المناهج البيداغوجية واعتماد معايير جديدة للجودة.
- تحسين قابلية تشغيل الشباب العاملين في القطاع غير المنظم، وذلك من خلال سلسلةِ برامج تكوين وإعادة تأهيل قصيرة المدة.
- تعزيز جاذبية مهن التكوين المهني.

ومن حيث التقدم المُحرز في سبيل بلوغ هذه الأهداف، نسجل ما يلي:

- **بشأن ما يُعرض من برامج في مجال التكوين**، فقد تحقَّقت زيادةٌ بنسبة 5 في المائة في عدد المتدربين في إطار التكوين الأساسي بين عامي 2017 و2021، حيث انتقل العدد من 422.315 متدرب في إطار هذا النمط من التكوين في الموسم 2016-2017 إلى 455.576 في الموسم 2020-2021. وبشكل خاصٍّ، فقد وصلت الطاقة الاستيعابية في إطار برامج التكوين الموجَّهة للشباب إلى 1.096.120 مقعد خلال الفترة من 2017 إلى 2021، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 9.6 في المائة من حيث التقدُّم المحرز في الهدف الذي حدَّده البرنامج الحكومي (2016-2021)، والمتمثِّل في تأمين مليون مقعد بيداغوجي.
- بخصوص التكامل بين برامج التكوين المهني والتعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الجامعي، ووفقاً للبرنامج الحكومي، فقد جرى إحداث مسارات مهنية جديدة وتوسيع نطاق أخرى موجودة (الباكالوريا المهنية والمسار المهني الثانوي الإعدادي)[34]، وذلك بزيادة الطاقة الاستيعابية من 19.046 طالب مسجل خلال الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 29.374 خلال الموسم 2020-2021.

32 - تقرير التعليم العالي بالمغرب، مرجع سابق، ص 17

33 - دراسة أنجزها في 2018 موقعُ «rekrute.com» المختص في مجال التشغيل (دراسة رقم 17)، عِلاوةً على بحثٍ (2019) لفيدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع ترحيل الخدمات (APEBI).

34 - أُحدث سلك الباكالوريا المهنية في 2015-2014 بهدف تعزيز المسار المهني ضمن منظومة التربية والتكوين. وقد شمل في السنة الأولى قطاعات السياراتِ والطيران والفلاحة في إطار خمس اتفاقيات شراكة. ويَهُمُّ المسارُ الإعدادي طلبة المستوى الثانوي الإعدادي بغرض مساعدتهم على تحديد توجهاتهم المهنية وتوجيههم بشكل أفضل إلى المهن التي يختارونها. ويهدف هذا المسار إلى توفير المستوى الأول من التأهيل للالتحاق بالحياة العملية، ومن ثَمّ التخفيض التدريجي لعدد الشباب ممن ينقطعون عن الدراسة دون اكتساب مؤهلات أو الحصول على شهادات.

- **إطلاق 12 مدينة للمهن والكفاءات**، يُنتظَر أن تُؤَمِّن 34.000 مقعد بيداغوجي، حيث شُرِع في التدريب كما كان مُبرمَجاً سلفاً في ثلاثة من هذه المدن خلال الموسم 2021–2022، وذلك في جهة سوس ماسة والجهة الشرقية وجهة العيون الساقية الحمراء، بطاقة استيعابية تبلغ 3945 مقعدا بيداغوجيا. وتميَّزت هذه الفترة كذلك بما نالته منظومة التكوين من تحسينات، تمثَّلت في إعادة هيكلة التخصصات التي يوفرها المكتب، وكذا تجديد المرافق وتطوير المراكز وتوسعتها.

- **وفي مجال تحسين الدعم الاجتماعي للمتدربين في مجال التكوين المهني**، استُهِلَّت السنة الدراسية 2017–2018 بتخصيص 129.430 منحة بقيمة 497.82 مليون درهم لمتدربي التكوين المهني الحاصلين على شهادة الباكالوريا، والذين يتلقون تكوينهم في مستوى التقني والتقني المتخصص. وبلغت قيمة المساهمة في تكاليف التكوين الذي وفَّرته المؤسساتُ المعتمَدة لفائدة 19.109 متدربا 71 مليون درهم، وذلك خلال الفترة من 2017 إلى 2021.

- **علاوةً على ذلك، فقد تم تزويد سوق الشغل ب 1.329.195 مليون شاب خلال الفترة ما بين 2017 و2021**، وهو ما يشكل 78 في المائة من الهدف المحدَّد في إطار البرنامج الحكومي، والمتمثل في تأهيل 1.7 مليون متدرب. وقد أُنشئت 51 مؤسسة جديدة، طبقا لخارطة الطريق ولو أن البرنامج الحكومي كان يشير إلى 123 مؤسسة كهدف.

ورغم أهمية هذه المنجزات، إلا أنه تم تسجيل استمرار عدد من أوجه القصور، وهي على النحو التالي:

- **لم يتجاوز عدد المستفيدين من عرض التكوين** ليشمل فئات تعاني من الهشاشة (فئة الأشخاص في وضعية إعاقة والساكنة السجنية والمهاجرون واللاجئون) 10.300 متدرب، وهو ما لا يرقى إلى الهدف الحكومي المتمثل في بلوغ أزيد من 143.000 مستفيد.

- **ضعف البرامج الموجهة للشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل «NEET»**: حيث أُحدِثَت وحداتٌ تدريبيةٌ مهنيةٌ في مجال التكوين المهني والتكوين متعدد التخصصات في جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة الشرق، استفاد منها فقط 610 من مختلف الفئات العمرية.

- **لم يشمل تعزيز التكوين في الوسط المهني** سوى 30 في المائة من مجموع المتدربين، على أن البرنامج الحكومي كان يرمي لبلوغ نسبة 50 في المائة.

من جهة أخرى، أَعَدَّ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في 2019 تقريراً تقييمياً بشأن التكوين المهني الأساسي، شَدَّد فيه على الحاجة المُلحَّة إلى إعادة النظر في هذه المنظومة. فرغم ما تحقق في إطاره من مكتسبات، ما زالت تعتريه اختلالاتٌ هيكليةٌ تَحُول دون تحقيق أهدافه المرجوة، وهي كالآتي:

– تداخلٌ وتراكم بين أنماط وأنواع ومقاربات مختلِفة لعملية التكوين، يغيب بينها الانسجام والالتقائية الضروريين.

– محدودية الميزانيات المخصصة للقطاع، يُفاقِمُه ضعفٌ في ترشيد الموارد المرصودة واستثمارها على النحو الأمثل.

– محدودية التنسيق بين الأطراف المعنية، وهو ما يُفضي إلى تعارض المصالح بين مختلِف الجهات الفاعلة في المنظومة.

– عدم التلاؤم كماً وكيفاً مع واقع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكده تدني مستويات الاندماج والتشغيل مقارنةً بالوضع في التعليم العام.

– استمرار التمثل السلبي عن التكوين المهني، وهو ما يُعْزَى تحديداً إلى ما يعترض خرِّيجيه من صعوباتٍ في ولوج سوق الشغل، ناهيك عن ضيق آفاق متابعة المسار الدراسي للراغبين في ذلك.

القسم الثاني: الحق في التنمية الثقافية والرياضة والأنشطة الترفيهية

ينص الدستور في فصله 33 على ضرورة اتخاذ السلطات العمومية للتدابير الملائمة لتحقيق: «تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.»، غير أنه يلاحظ أن ولوج الشباب لمختلف هذه المجالات ما يزال محدودا.

1.2. الثقافة: مجال لا يحظى بالقدر الكافي من التثمين والتوجيه نحو الشباب

فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للشباب، تجدر الإشارة إلى غياب برامج موجهة للشباب على وجه الخصوص، على الرغم من كون الشباب هم المستفيدون الرئيسيون من الثقافة. وبحسب مشاريع نجاعة الأداء للفترة موضوع الدراسة والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء لوزارة الاقتصاد والمالية الصادر سنة 2018، يتوفر قطاع الثقافة على ثلاثة برامج رئيسية[35] هي «التراث الثقافي» و «الفنون» و «الكتاب والقراءة العمومية». وإذا كان معدل تحقيق التوقعات السنوية يتأرجح في حدود 70 في المائة بالنسبة لبرامج «التراث الثقافي» و «الكتاب والقراءة العمومية»، إلا أنه لا يزال ضعيفا للغاية بالنسبة لبرنامج «الفنون» الذي لا يتجاوز 27 في المائة بسبب إلغاء المساعدات للعديد من مجالات الموسيقى وفنون الكوريغرافيا[36].

وتَجْدر الإشارة إلى أنه في معرض تقديمها لاستراتيجية قطاع الثقافة في تقرير نجاعة الأداء برسم 2020، تَستَعْرض الوزارة بشكل واضح، العديد من المعيقات التي تعترض السياسات العمومية في مجال الثقافة والتي لا تتيح تلبية انتظارات المرتفقين بشكل صحيح. نذكر من بينها:

- **ضعف الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة**، والتي لا تتجاوز 0.27 في المائة من ميزانية الدولة، وهي أقل بكثير من عتبة 1 في المائة التي توصي بها اليونسكو؛
- **قلة الموارد البشرية** التي تفاقمها الجهود المبذولة لزيادة عدد البنيات الثقافية لتغطي كافة جهات البلاد. وعلى سبيل المثال، فإن الوضع الحالي لمعاهد الموسيقى مقلق للغاية، حيث يوجد 16 في المائة فقط من الأساتذة المرسمين مقارنة بإجمالي عدد الأساتذة. ويعمل باقي الأساتذة بدوام جزئي ويَتَقاضون تعويضا زهيداً يتراوح بين 38 و68 درهماً للساعة مقابل 300 درهم في القطاع الخاص[37].
- **قلة عدد البنيات الثقافية المتوفرة** مقارنة بعدد السكان وتوزيعها غير المتكافئ بين مختلف جهات المملكة وداخل الجهة الواحدة. كمؤشر على ذلك فوزارة الثقافة تشرف على 342 مكتبة عمومية بشكل مباشر أو بشراكة مع الجماعات المحلية والجمعيات الثقافية وهيئات أخرى. ويظل هذا الرقم منخفضًا مقارنة بكثافة السكان في ضوء المعايير الجاري بها العمل في هذا المجال[38]. « إن جهة الدار البيضاء-سطات، التي تتصدر الجهات من حيث عدد السكان بأكثر من 6 ملايين نسمة، لا تتوفر سوى على 0.28

35 – علاوة على برنامج القيادة والحكامة الخاصة بالتدبير الداخلي.

36 – انظر تقرير نجاعة الأداء 2018 صفحة 144، ومشروع نجاعة الأداء لوزارة الثقافة والشباب والرياضة -الثقافة- مشروع قانون المالية 2020.

37 – جلسة إنصات لقطاع الثقافة يوم 30 مارس 2022.

38 – حسب قطاع الثقافة، «تركز المعايير الدولية لليونيسكو والجمعيات المهنية للقطاع على ضرورة توفير مكتبة عمومية بالنسبة لكل مجموعة يتجاوز عدد أفرادها 5.000 نسمة»، مشروع نجاعة أداء قطاع الثقافة، 2020، صفحة 55.

مكتبة لكل 50.000 نسمة، تليها جهة الرباط سلا القنيطرة من حيث الكثافة السكانية بمتوسط 0.34 لكل 50.000 نسمة وجهة مراكش- تانسيفت بمتوسط 0.15 مكتبة.»[39]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، وأمام ضعف الموارد المالية والبشرية المخصصة للقطاع، يظل من الصعب الاستجابة بشكل كاف ومناسب لاحتياجات وانتظارات الشباب في مجال الثقافة.

2.2. قصور في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020

بناءً على طلب من مجلس المستشارين، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2019 بإعداد دراسة حول السياسة الرياضية بغية تَيْسِير ولوج الشباب إلى الرياضة.

وتفيد هذه الدراسة وجود استراتيجية وطنية للرياضة تحمل رؤية سياسية طموحة وتحدد رافعات ومحاور استراتيجية واضحة وملائمة وذات راهنية، إلا أن تنزيلها لم يمكن من تحقيق الأهداف المعلنة. فهناك العديد من العوامل التي تعيق تنزيل هذه الاستراتيجية، منها النواقص المسجلة في قيادتها بشكل فعال وفي تحويلها إلى سياسة عمومية حقيقية[40]، نظرا لغياب إحداث لجنة لقيادة هذه الاستراتيجية وهو الأمر الذي لم يتح تنسيق تفعيل الاستراتيجية بين مختلف الفاعلين بشكل دقيق ومتواصل. ومن ناحية أخرى، واجه الإطار التشريعي والتنظيمي صعوبات كبيرة في التطبيق، ولا سيما القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

وعلاوة على ذلك، فإن الموارد البشرية والمالية المعبأة لم تكن كافية بالنظر إلى التحديات التي يتعين مواجهتها. فحسب المعلومات التي قدمتها وزارة الاقتصاد والمالية [41]، يتبين أن الجامعات الرياضية لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإعانات التي تمنحها الدولة، حيث لم تتجاوز مواردها الخاصة (عقود الرعاية، والإشهار، والتبرعات، وغيرها) سوى 20 في المائة من مجموع ميزانيتها برسم سنة 2020.

وقد أظهرت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022 حول «اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنُّمو وفرص الشُّغل ينبغي تثمينه» أنه على الرغم من المكاسب الديمغرافية التي يشكلها الشباب المغربي لتطوير اقتصاد الرياضة، لا زال القطاع يعاني من العديد من الاختلالات التي تعيق تحويله إلى محرك حقيقي، يُحدث الثروة ويخلف فرص الشغل. وتظل الرياضة ببلادنا سجينة منظور يعتبرها مجرد قطاع ذي صبغة اجتماعية، مما يحجُب البعد الاقتصادي للقطاع الذي تسيره في معظمه جمعيات تعتمد في مواردها أساسا على المساعدات العمومية والخاصة.

إن استراتيجية الرياضة كانت تنص على الرفع من عدد الرياضيين المجازين بأربعة أضعاف، بالانتقال من 263.000 (0.8 في المائة من الساكنة) إلى 1.053.400 (2.8 في المائة من الساكنة) سنة 2020، حيث لا يتجاوز عدد الرياضيين المجازين 337.400 سنة 2016، أي أقل من 1 في المائة من الساكنة.

وتبلغ حصة النساء الرياضيات من المستوى العالي 33 في المائة سنة 2020 وهو ما يشير إلى الحاجة إلى تطوير الرياضة بشكل أساسي بين النساء. كما تظل نسبة تمثيلية النساء على مستوى الجامعات ضعيفا، إذ ارتفع بشكل طفيف سنة 2020 من 15 في المائة في 2018 و2019 إلى 17 في المائة سنة 2020. ولا يزال معدل المشاركة في المسابقات الدولية محدودا نسبيًا على الرغم من ارتفاعه من 28 في المائة في 2018 إلى 40 في المائة سنة 2020.

39 – مشروع قانون المالية 2020

40 – على الرغم من أن تنزيلها يدخل ضمن البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021.

41 – مراسلة بتاريخ 29 يونيو 2022 جوابا على طلب معلومات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي « معطيات حول نجاعة قطاع الشباب والرياضة برسم الفترة 2018-2021»

أما بخصوص الرياضة الجماهيرية، فبعد أن شهدت تطوراً إيجابياً بين 2018 و2019 حيث انتقل عدد ممارسيها من 835.696 إلى 1.077.000، انخفض بشكل كبير سنة 2020 ليصل إلى 243.775، لا سيما مع إغلاق القاعات الرياضية أثناء جائحة كوفيد-19 [42]. وتظل هذه الأرقام بعيدة عن أهداف الاستراتيجية الوطنية للرياضة التي كانت ترمي إلى زيادة عدد الممارسين بشكل منتظم للرياضة بثلاثة أضعاف، لينتقل من 4 ملايين ممارس (13 في المائة من الساكنة) سنة 2008 إلى 12 مليون ممارس (34 في المائة من السكان) سنة 2020[43].

وبغض النظر عن هذه المؤشرات، تجدر الإشارة إلى وجود العديد من الاختلالات البنيوية[44] في ما يتعلق بممارسة الشباب للرياضة، وهي:

- على مستوى الرياضة المدرسية، يقتصر الحيز الزمني المخصص لها على ساعتين فقط على مستوى التعليم الإعدادي، وهو أمر غير كافٍ كي يكون له تأثير حقيقي على صحة التلاميذ وأدائهم؛
- تعاني الرياضة الجامعية من نقص في الموارد البشرية والمادية. فإذا كان عدد البطولات المنظَّمة ارتفع من 4 بطولات، قبل سنة 2012، إلى 11 بطولة بعد إعادة هيكلة الجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية، فإن الميزانية المرصودة من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي للتربية البدنية بالمؤسسات الجامعية قد تراجعت من مليونَيْ درهم إلى 736.000 درهم سنة 2018. على سبيل المثال في إحدى الجامعات يوجد 3 مؤطرين رياضيين بالنسبة ل 140.000 طالب.
- من جهة أخرى، أدت التهيئة العمرانية للمدن إلى اختفاء عدد لا بأس به من «الأراضي الخالية» التي كانت بمثابة فضاءات رياضية داخل الأحياء، دون ضمان إنشاء فضاءات مخصصة لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية، على غرار ما نصت عليها المادتان 84 و85 من القانون 09-30 المتعلق بالتربية البدنية والقانون 90-12 المتعلق بالتعمير. وهو ما يؤدي إلى خصاص متزايد في البنية التحتية وانعدام مراعاة حاجيات المدن من المساحات المخصصة للأنشطة والتجهيزات الرياضية عند تصميم ووضع وثائق التعمير.
- عدم وضوح المسؤوليات ونقص الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى غياب «جودة الخدمات» في ملاعب القرب والفضاءات الرياضية والتي تعيق ديمومتها على المدى الطويل.
- لم يمكن القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية من تحقيق تطور حقيقي للفاعلين في القطاع من جمعيات إلى شركات خاصة، تكون أكثر جاذبية لدى المستثمرين المحتملين. كما أن النظام الأساسي النموذجي الذي يقترحه القانون لا يتلاءم مع خصوصيات مختلف الفاعلين في القطاع.
- غياب نظام أساسي خاص بالرياضي المحترف ومن المستوى العالي يجعل مهنة الرياضي غير ذات جاذبية ولا تحظى بالقيمة التي تستحقها، علما أن المسارات الرياضية جد قصيرة وأن تغيير مسار الرياضي المحترف يمكن أن يكون أمرا صعبا إذا لم يتم التخطيط له وتنظيمه بشكل قبلي.

42 - المصدر نفسه

43 - وزارة الشباب والرياضة الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، نونبر 2008

44 - دراسة المجلس حول السياسة الرياضية

3.2. الأنشطة الترفيهية: عرض يتعين تجديده

فيما يتعلق بالأنشطة الترفيهية، أظهر برنامج «الشباب والطفل والمرأة» التابع لوزارة الثقافة والشباب والرياضة خلال الفترة 2016–2021 تحسنًا في العروض المقدمة بعد تحديث وتطوير البنيات التحتية الخاصة بالمخيمات الصيفية ومراكز الشباب. في هذا الصدد، تم إنشاء أو تهيئة 156 مخيما صيفيا ما بين 2018 و2020، وإحداث أو تهيئة 619 مركزًا للشباب. أما في ما يتعلق بعدد المستفيدين من المخيمات الصيفية، فقد بلغ 200.890 مستفيدا في 2018 و 265.318 مستفيدًا في 2019، بينما لم يسجل أي مستفيد في 2020 بسبب إغلاق هذه الفضاءات ضمن الإجراءات الاحترازية بسبب جائحة كوفيد 19. وتظل هذه الأرقام قريبة من الهدف الذي حدده البرنامج الحكومي في 250.000 مستفيد سنويًا.

القسم الثالث: الولوج إلى خدمات الصحة والحماية الاجتماعية

تربط منظمة الصحة العالمية بين الحالات المَرَضية والأنماط السلوكية في المراحل الأولى من الشباب وبين حالات الوفاة المبكرة وثلث الأمراض التي يعاني منها البالغون»[45]. ولأن الفرد في هذه المرحلة لا يستوفي جميع قدرات الاستقلال الشخصي وتحقيق الذات، فإن هذه المرحلة تتميز بالعديد من أوجه الهشاشة، وهو ما يستلزم توفير خدمات وآليات الحماية الاجتماعية التي تستجيب لحاجيات الشباب وتُلبي انتظاراتهم.

1.3. تعميم البرامج الصحية الخاصة بالشباب

تتوفر وزارة الصحة على برنامجٍ وطنيٍّ للصحة المدرسية والجامعية، كما أن لها استراتيجيةً وطنيةً لتعزيز والحفاظ على صحة الشباب، وهي تعمل في إطارهما على حماية صحة الشباب والحفاظ عليها وتعزيزها. وتتوفر الوزارة في هيكلتها على «قسمٍ للصحة المدرسية والجامعية» يتولَّى تطبيقَ توجهاتها بخصوص الصحة المدرسية والجامعية وتعزيز صحة الشباب.

ويضع البرنامجُ الوطني للصحة المدرسية والجامعية أنشطةً وقائية وعلاجية وتربوية تروم حماية صحة هذه الشريحة من السكان وتعزيزها. وتنظم الوزارة سنوياً الحملة الوطنية للفحوصات الطبية والتكفل بالمشاكل الصحية لطلبة المدارس[46]، حيث شملت بذلك 82 في المائة من الفئات المستهدفة خلال الفترة ما بين 2016 و2021.[47]

وقد بلغ عدد وحدات التكفل بصحة المراهقين والشباب في المغرب 124 وحدة في 2019، بينما لم يتجاوز عدد المراكز الطبية الجامعية 30 مركزاً، ناهيك عن 27 مستوصفاً يعمل فعلياً بعدد أقل من الأطر الصحية يبلغ 107، علما أن هذا الرقم يشمل كافة فئات الأطر الصحية. وبذلك فإن عدد المراكز الطبية الجامعية والموارد البشرية المخصصة لها غير كافية لتغطية مجموع الفئات المستهدفة، والتي تتمثل في أزيد من مليون من الطلبة بالإضافة إلى 680.000 متدرب في مجال التكوين المهني. وعلى الرغم من أن الهدف هو مركزٌ طبيٌّ جامعيٌّ واحدٌ لكل مدينة جامعية،[48] فإن العديد من هذه المدن لا يوجد بها أي مركز، مع العلم أنه يتوجب توفير أكثر من مركز واحد لبعض المدن الجامعية، وذلك بالنظر لارتفاع عدد الطلاب فيها. كما أن مستوى تغطية هذا النظام للمتدربين في مجال التكوين المهني يظل ضعيفاً.

ويَنضاف إلى هذا البرنامج «الاستراتيجيةُ الوطنية للنهوض بصحة الشباب»، والتي وُضعت للفترة 2011–2021. وتتضمَّن هذه الوثيقة أربعة محاور استراتيجية، تتمثل أساساً في تحسين فرص حصول الشباب على المعلومة، والاستفادة من المشورة النفسية والاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية، إضافة إلى رفع مستوى مشاركة الشباب في القضايا الصحية وتعزيز حسّ المسؤولية لديهم إزاءها. وتعتمد وزارة الصحة في تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية على مواردها الخاصة وعلى اتفاقية الشراكة الموقعة في 2018 مع خمس قطاعات وزارية.[49]

45 - https://www.sante.gov.ma/Documents/Activite/Stratégie%20Nationale%20de%20Promotion%20santé%20des%20jeunes.pdf

46 – المعطيات مُستمَدَّةٌ من قسم الصحة المدرسية والجامعية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية (4 مايو 2022).

47 – تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذه البيانات من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في أبريل 2022.

48 – توجد حالياً 40 مدينة جامعية.

49 – يتعلق الأمر بوزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية.

وتتمثل أهم الإنجازات في توسيع نطاق شبكة الفضاءات الصحية للشباب وتطوير سلسلة الأنشطة المرتبطة بها. ويبلغ مجموعها 33 فضاء تغطي 28 إقليماً، مع العلم أنه لا توجد هذه الفضاءات في خمس جهات من جهات المملكة، وهي جهة درعة تافيلالت والجهة الشرقية وجهة كلميم واد نون وجهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يجري العمل على إحداث 39 فضاءً صحياً جديداً للشباب، توجد في مراحل مختلفة من التنفيذ. وتستهدف هذه الفضاءات فئة الشباب بين 10 و25 عاماً، بغض النظر عن أوضاعهم (سواء كانوا من المتمدرسين أم لا)، حيث توفر لهم خدمات الاستماع والمشورة النفسية والاستشارات الطبية، لا سيما في تخصصات من قبيل الطب النفسي وأمراض النساء والأمراض الجلدية وطب العيون وطب الأسنان وغير ذلك، بالإضافة إلى خدمات التربية الصحية والحصول على المعلومات من خلال دورات تشيطية تُنَظَّم سواء داخل الفضاء الذي يتنمون إليه أو في غيره من المواقع التي يرتادها الشباب (المدارس ومراكز الشباب والجمعيات، إلخ).

وقد شهدت الفترة 2016–2021 أيضاً إطلاق برنامج نموذجيٍّ للتربية على المهارات النفسية والاجتماعية، يستهدف تلقين المراهقين والشباب المهارات والقدرات التي تعزز صحتهم. وقد انطلقت المرحلة التجريبية للبرنامج في أقاليم وعمالات مراكش والرباط وفاس والقنيطرة وتازة وسَطَّات والرحامنة، وذلك بمشاركة القطاعات المعنية بقضايا المراهقين والشباب (قطاع الشباب والتربية الوطنية). وقد جرى بالفعل تقييم أداء هذه الفضاءات، اعتباراً لكون ذلك أمراً ضرورياً لتوسيع نطاقها ومأسستها.

وتقوم وزارة الصحة أيضاً بإجراء دراسات وبحوث تشمل المراهقين والشباب، وهذه قائمة بالدراسات والبحوث المنجزة في هذا المجال خلال الفترة ما بين 2016 و2021:

- **المسح الصحي العالمي لتلاميذ المدارس** (2016 **GSHS**): بغرض رصد البيانات المتعلقة بالسلوكات المحفوفة بالمخاطر على الصحة وبأهم عوامل الوقاية للتلاميذ، أجرت وزارة الصحة في عام 2016 بالتعاون مع قطاع التربية الوطنية المسحَ الصحي العالمي الثاني لتلاميذ المدارس، وذلك لفائدة التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 سنة. وتجدر الإشارة إلى أن المسح الأول جرى في 2010، حيث استهدف التلاميذ بين 13 و15 سنة فقط.

- **دراسة استقصائية حول المعارف والمواقف والممارسات (دجنبر** 2021): تروم تحديد وتحليل واستيعاب معارف ومواقف وممارسات الوالدين وحاجيات المراهقين والشباب في مجال التربية الجنسية والإنجابية.

ولقد شهدت سنة 2021 أربعة أنشطة هيكلية، وهي كالآتي:

1. وضع الاستراتيجية الوطنية الثانية لصحة المراهقين والشباب 2022–2032، وذلك تلبيةً للاحتياجات الناشئة.

2. مراجعة المبادئ التوجيهية للبرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية بما يسمح بتوسيع نطاق العمل (المتدربون في التكوين المهني، الأشخاص في وضعية إعاقة، إلخ)، فضلا عن إعادة النظر في حكامة البرنامج.

3. عَقْدُ سلسلة اجتماعات لتطوير الحزمة الأدنى للخدمات الصحية المقدمة للمراهقين والشباب في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

4. وَضْعُ الإطار المعياري للمراكز الطبية الجامعية بهدف توسيع نطاقها بدعم من الشركاء.

وللحد من آثار جائحة كوفيد-19، فقد جرى كذلك اتِّخاذُ جملة من التدابير للوقاية والتوعية والتعبئة في مواجهة عدوى فيروس كورونا والحماية منه، وذلك تفادياً للأمراض التنفسية الحادة التي قد تتحول إلى أوبئة مع افتتاح موسم الدخول المدرسي.

2.3. تقدُّمٌ كبيرٌ مُحْرَزٌ في مجال الحماية الاجتماعية

حَقَّق المغرب تقدماً كبيراً في مجال الأمن الاجتماعي للشباب، ولا سيما بالنسبة الطلبة، وذلك خلال الفترة ما بين 2016 و2021.

ورغم عدم التوفر على معطيات بعدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية الموضوعة على مستوى منظومة التربية الوطنية للفئة العمرية 17–15 سنة، إلا أنه ثَمَّة جملة من المسائل تجدر الإشارة إليها عند استعراض أداء هذا القطاع الوزاري، وهي كالآتي:[50]

- بخصوص خدمات الإطعام المدرسي والمدارس الداخلية، فقد بلغ عدد المستفيدين 1.437.275 خلال الموسم 2020–2021، وذلك مقارنةً بما يتَوَخَّاه البرنامج الحكومي وهو 1.625.262، بما يمثِّل 88.4 في المائة من الأهداف المُبرمجة. ويشكل هذا الأمر زيادة بنسبة 28 في المائة من حيث عدد المستفيدين من المدارس الداخلية بين 2017 و2021، يحتل فيها الوسط القروي 58.8 في المائة، إلى جانب تطور معدلات الفتيات المستفيدات، والتي انتقلت خلال هذه الفترة من 47 في المائة إلى 53 في المائة.

- وفيما يتعلق بالنقل المدرسي، فقد بلغ عدد المستفيدين حسب التقديرات 357.554 في الموسم الدراسي 2020–2021، مُقابِل العدد المتوخّى في البرنامج الحكومي والمتمثل في 319.244، وهو ما يعني تجاوزاً للهدف المنشود بنسَبة 12 في المائة.

وعلى مستوى التعليم العالي، فقد شهدت الفترة 2016–2021 افتتاح أربع (4) أحياء جامعية عمومية جديدة، بينما توجد أربعٌ أخرى في طور الافتتاح. وقد عَرفت وتيرةُ إطلاق المشاريع الجامعية العمومية تطوراً إيجابياً، حيث انتقل الوضع من مشروعٍ واحد سنوياً قبل عام 2018 إلى مشروعين اثنين سنوياً بين 2018 و2021، وإلى أكثر من ثلاث أحياء جامعية سَنَوياً ابتداءً من سنة 2021. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة طاقة الإيواء الإجمالية بنسبة 16.3 في المائة، وهو ما يمثل 12.732 سريرا إضافيا. وقد ارتفع عدد المطاعم الجامعية من 15 إلى 21 مطعماً بسعة 17 مليون وجبة سنوياً، وهو ما يمثل زيادةً في عدد الوجبات المُقدَّمة بين 2017 و2021 بلغت نسبتُها 96 في المائة.

وبشأن التغطية الصحية، فقد ارتفعت نسبة المستفيدين من الخدمات المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض بأزيد من 820 في المائة، حيث انتقل عدد المستفيدين من 32.620 في 2016–2017 إلى 300.603 في 2020–2021. فضلا عن هذا ارتفع عدد المنح الدراسية بنسبة 26 في المائة خلال الفترة 2016–2021. وقد بلغ متوسطُ معدل التغطية الصحية لفائدة الطلبة الحاصلين حديثاً على شهادة الباكالوريا 80 في المائة خلال الموسم الدراسي 2020–2021، علما أنه بلغ 100 في المائة في 16 إقليماً من أقاليم المملكة، بينما تجاوز 95 في المائة في 36 إقليماً آخر. وقد شهدت سنة 2017 إطلاق الخدمة الإلكترونية «مِنْحَتِي» بغرض تبسيط عملية طلب المنحة الجامعية، بينما تميزت سنة 2019 بإطلاقُ بوابة https://boursessup-etranger.onousc.ma لتمكين الطلبة المغاربة المقيمين بالخارج من الترشح للحصول على المنح الدراسية الجامعية[51].

من جهة أخرى، شَرَعَ متدربو التكوين المهني الحاصلون على شهادة البكالوريا، والذين يتابعون تكوينهم في مستويَيْ التكوين المهني التقني أو التقني المتخصص، في الاستفادة من منحة تدريب ابتداءً من الموسم الدراسي 2017–2018. ويضاف إلى هذه المنحة الإعانةُ المادية التي يتلقاها المتدربون في المؤسسات الخاصة المعتمَدة، وذلك ابتداءً من 2017.

50 – وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي – الجزء 1 من تقرير «حصيلة أنشطة الوزارة» (شتنبر 2021).

51 – وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، «حصيلة مُنجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي – الجزء الثالث»، شتنبر 2021.

ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المنح الدراسية المخصَّصة للشباب من الطلبة والطالبات يبقى دون تلبية احتياجاتهم (6334 درهم سنوياً للمنحة الكاملة و3177 درهم سنوياً لنصف المنحة).[52]

وفيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للداخليات، فإنه ينبغي قياسُها بحسب مستوى الطلب. وفي غياب مؤشرِ قياسٍ في الموضوع، فإنه لا يُمكن تحديد مستوى التقدم المطلوب بما يستجيب لحاجيات الشباب.

ولا يستفيد متدربو التكوين المهني التأهيلي والتخصصي من أيٍّ من الخدمات الاجتماعية، وهو ما يُضطرهم إلى سداد مصاريف التسجيل في حدود 1500 درهم، وهو مبلغ كبير بالنسبة لشبابٍ ينحدر أغلبُهم من أسر فقيرة.

52 - https://www.onousc.ma/Bourses-de-premier-cycle-au-Maroc

القسم الرابع: الاندماج الاقتصادي والولوج إلى الشغل

أمام التحديات الكبرى التي تطرحها بطالة الشباب، رصدت السلطات العمومية العديد من البرامج بهدف تعزيز كفاءات الشباب وتحسين قابليتهم للتشغيل وتحفيز خلق فرص الشغل وتعزيز روح المقاولة. ويهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على نتائج هذه البرامج العمومية من منظور الإدماج الاقتصادي للشباب.

1.4. برامج متعددة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات يصعب تقييمها

برنامج «إدماج»

يندرج برنامج «إدماج» الذي تم إطلاقه سنة 2005 في مسار عقود التكوين-الإدماج التي أطلقت لأول مرة سنة 1993. ويمنح البرنامج عددا من التحفيزات عند التشغيل: الإعفاء من الضريبة ومنح تعويض عن التدريب للمتدربين والإعفاء من الاشتراكات الاجتماعية وضريبة التكوين المهني للمقاولات.

خلال سنة 2016، تم إجراء تعديلات على البرنامج[53]. وتهم هذه التعديلات تحديد مدة التدريب لمدة 24 شهراً، والتغطية الصحية للمتدربين، وتأمين التزام أرباب العمل بتوظيف ما لا يقل عن 60 في المائة من المتدربين بشكل قانوني عند نهاية فترة تدريبهم.

وقد جاءت هذه التحسينات لمعالجة بعض أوجه القصور التي لوحظت أثناء تقييم النسخة الأولى من البرنامج. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور أخرى، لا سيما التركيز على الشباب الحاصلين على شهادات وغياب تدابير محددة مخصصة للشباب غير الحاملين للشهادات[54]، وانعدام استقطاب البرنامج لفئات معينة من الخريجين وصعوبة تنقل المرشحين من المناطق ذات تنمية اقتصادية محدودة.

وتشير أرقام الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات إلى إجمالي 574.888 مستفيدًا من برنامج «إدماج» خلال الفترة 2016-2021 (انظر الرسم البياني رقم 3). غير أنه في غياب آلية تقييم دقيقة واستحضارا لخلاصات التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2019 و2020 وآخر تقرير للبنك الدولي[55]، من الصعب تقييم نتائج هذا البرنامج والبرامج الأخرى التي تهدف إلى إدماج الشباب في سوق الشغل التي تشرف عليها وكالة أنابك (انظر الإطار رقم 2).

رسم بياني رقم 3: تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج" خلال 2016-2021

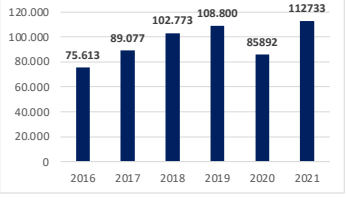

53 – القانون رقم 101-14 الصادر في 19 فبراير 2015، والذي يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 23 مارس 1993، والمُعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج

54 – انتقل عدد حالات الهدر المدرسي من 407.674 سنة 2016 إلى 331.000 برسم الموسم الدراسي 2021-2020 المصدر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، قسم التربية الوطنية.

55 – مشهد فرص الشغل في المغرب: تحديد المعوقات أمام إقامة سوق شغل شاملة، 2021. وقد تم إنجازه بتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط

إطار 2: برامج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من وجهة نظر البنك الدولي

في تقرير جديد للبنك الدولي حول إدماج الشباب عن طريق التشغيل بالمغرب(*)، تم التركيز على صعوبات تقييم البرامج العمومية لوكالة أنابيك. ويشير التقرير إلى أن « معدل ولوج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ضعيف، ومن الصعب تقييم نجاعة سياسات سوق العمل النشطة(**) نظرا لغياب التقييم. وحسب التقديرات، وحدهم 1 في المائة من طالبي الشغل المسجلين يجدون شغلا عن طريق الوكالة».

في ما يتعلق بنجاعة البرامج، يشير التقرير إلى صعوبة «إجراء تقييم دقيق. وتركز دراسات وزارة التشغيل ووكالة أنابك على المدخلات (مثل تحقيق أهداف المشاركة) بدلاً من النتائج (على غرار خلق فرص الشغل) في حين أن مخطط تنمية وكالة أنابك 2020-2015 تهدف إلى تحسين المؤشرات الدخول والخروج الكمية، إلا أن الوكالة لم تقم **بتقييم علمي لقياس الأثر**».

(*) قطاع التشغيل بالمغرب - تحديد العقبات التي تعترض إنشاء سوق عمل شامل للجميع في المغرب، 2021.

(**) سياسات سوق العمل النشطة.

برنامج «تحفيز»

يركز برنامج تحفيز، الذي تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2015، على دعم العمل المأجور عبر آلية التحفيز لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة التأسيس خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 دجنبر 2019. ويحدد برنامج «تحفيز» خمسة أجراء للاستفادة من إعفاء من الضريبة على الدخل للأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم ولمدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير، تتكفل الدولة بحصة المُشغِّل المتعلقة بالاشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبأداء رسم التكوين المهني. ويُشْتَرَط على المقاولة الراغبة في الاستفادة من هذا النظام تشغيل الأجير في إطار عقد عمل غير محدد الأجل خلال السنتين الأوليين ابتداء من تاريخ إنشائها. وقد تم إجراء تحسينات على برنامج «تحفيز» سنة 2018، لتمديد أجل الاستفادة من البرنامج حتى 31 دجنبر 2022 ابتداء من تاريخ بدء الاستغلال ورفع عدد الأجراء الذين يمكن تشغيلهم وفق الامتيازات المحددة إلى عشرة.

وحسب أرقام وكالة أنابيك، فإن عدد المستفيدين من برنامج تحفيز خلال الفترة 2016-2021 بلغ 46.668 شابا.

برنامج «تأهيل»

يهدف برنامج «تأهيل» إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل فيما يتعلق بحاجيات التشغيل المتاحة أو المحتملة، وذلك تلبيةً لطلب المقاولات من حيث الكفاءات عبر ملاءمة أمثل بين مؤهلات الأشخاص المكونين ومتطلبات مناصب الشغل المعروضة. يخول برنامج «تأهيل» دعما ماليا من أجل التكوين، وفق ثلاث صيغ هي كالتالي[56]:

- التكوين التعاقدي من أجل التشغيل، وهو يهدف إلى تلبية احتياجات محددة ومعبر عنها من طرف المقاولات: حصيلة الفترة 2016-2021 تشمل 27.348 مستفيدا، بمعدل إدماج بلغ 80 في المائة؛
- التكوين التأهيلي أو التحويلي، وهو يهدف إلى إنعاش الشغل وتحسين قابلية التشغيل لدى حاملي الشهادات من الشباب في مختلف الجهات. ويسعى إلى تكوين كفاءات قادرة على الاستجابة للاحتياجات

56 – المصدر: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- أنابيك

المعبر عنها من قبل المشغلين. وبلغت حصيلة الفترة 2016-2021 لهذه الصيغة 18.745 مستفيداً، بمعدل إدماج يتراوح بين 35 و45 في المائة.

- تلبية حاجيات التكوين من أجل التشغيل (السنة الأولى) والتكوين المستمر لفائدة الأجراء (السنة الثانية والثالثة بعد التشغيل). وقد بلغت حصيلة 2016-2021 ما مجموعه 69.324 مستفيدا مع معدل إدماج بلغ 100 في المائة.

التشغيل الذاتي

تدير وكالة أنابيك برنامج دعم التشغيل الذاتي للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و45 سنة. وتتم مواكبة حامل المشروع خلال مرحلتي الإعداد والإنشاء، والسنة الأولى من إطلاق مشروعه. وخلال الفترة 2016-2021، تمت مواكبة 24.328 من حاملي المشاريع وإحداث 9.703 من المقاولات الصغرى ومن مشاريع الأنشطة المدرة للدخل.

وحسب القطاع الوصي، تم رصد العديد من أوجه القصور، لا سيما تذويب المسؤولية على البرنامج (تعدد المتدخلين)، وضعف تلبية حاجيات المرشحين لإنشاء مقاولات من طرف مؤسسات التمويل البنكي (حوالي 45 في المائة)، وفرض مسار موحد لكافة حاملي المشاريع، وضعف تتبع مرحلة ما بعد إنشاء المقاولة.

2.4. برنامج «تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة تضع لأول مرة آلية للتقييم

حرصت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي تمتد ما بين 2019 و2023 على التركيز على النهوض بالرأسمال البشري، وذلك من خلال تنزيل البرنامجين الثالث والرابع. ويهدف البرنامج الثالث إلى تحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب. ويخصص البرنامج ميزانية قدرها 4 مليار درهم، تشمل 3 محاور هي كالآتي: دعم تطوير قابلية تشغيل الشباب، وتعزيز روح المقاولة ومواكبة حاملي المشاريع، فضلاً عن دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وتظهر الحصيلة المرحلية للبرنامج الثالث خلال الفترة 2019-2021 إنجاز 4.867 مشروعا ونشاطا مع رصد مبلغ 741 مليون درهم من الاعتمادات [57].

حصيلة البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الفترة 2019-2021

	عدد المشاريع	عدد المستفيدين
استقبال، إنصات وتوجيه الشباب	73 منصة للشباب و26 ملحقة	100.000 (30 في المائة من النساء)
المساعدة على قابلية التشغيل[58]	68 مشروعا	11.896 مستفيدا من التكوين 2682 مستفيدا تم إدماجهم في سوق الشغل

57 – المصدر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

58 – بالنسبة لمحور المساعدة على قابلية التشغيل، يلاحظ ارتفاع معدل الهدر المدرسي (التخلي عن متابعة البرنامج).

تشجيع خلق المقاولات	2977 مشروعا	20.013 مستفيدا من المواكبة
تحسين الدخل	1685 مشروعا و38 دراسة تشخيصية لسلاسل القيم	809 تعاونية 867 مقاولة صغيرة جدا

وحسب التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شهدت المرحلة الثالثة تغييرات هيكلية، بما في ذلك اعتماد التدبير المرتكز على النتائج[59]. لهذه الغاية، تم وضع نظام قيادة قائم على المؤشرات، مع آلية لرصد وتقييم الأثر واعتماد مقاربة تربط تمويل المشاريع بالنتائج المحققة. ولمواكبة هذا التغيير، يتمحور التنظيم الجديد للتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على 3 أقطاب، بما في ذلك قطب «تتبع وتقييم البرامج». ولا شك أنه يتعين أن تحظى هذه المقاربة بالاهتمام والتتبع اللازمين في أفق ارتقائها إلى ممارسة جيدة يمكن تعميمها مستقبلا.

3.4. «انطلاقة»: برنامج حديث للتمويل بمؤشرات غير كافية

بالاستفادة من تجارب البرامج السابقة، على غرار قروض «المقاولين الشباب» (1987) وبرنامج «مقاولتي» لدعم التشغيل الذاتي (2006)، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إطلاق برنامج «انطلاقة» في فبراير 2020. ويهدف هذا البرنامج الجديد إلى تسهيل ولوج حاملي المشاريع الشباب والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا للتمويل والدعم والاستشارة ولا سيما في العالم القروي.

وقد تم إحداث برنامج انطلاقة بتضافر جهود كل من وزارة المالية والاقتصاد وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق المركزي للضمان[60]. وبرسم البرنامج الجديد، يمكن أن يصل مبلغ القرض الممنوح إلى 1.2 مليون درهم، مع سعر فائدة استثنائي محدد في 2 في المائة، أو حتى 1.75 في المائة للعالم القروي.

وبرسم سنة 2021، بلغ عدد القروض الممنوحة في إطار برنامج «انطلاقة» 22.875 قرضا، أي بزيادة قدرها 22 في المائة مقارنة بسنة 2020، وباعتمادات تفوق 3,8 مليار درهم[61]. وقد انتقلت نسبة القروض التي تم رفضها من 25 في المائة سنة 2020 إلى 39 في المائة سنة 2021[62]. وباستثناء هذه الأرقام، فإنه لا تُوجَد مؤشرات أخرى تُساعد على إجراء تقييم لنجاعة البرنامج. وقد أكد الفاعلون ممَّن أَنْصَتَ إليهم المجلس بخصوص هذا البرنامَج على أهمية تكوين الشباب، وعلى الحاجة إلى تعزيز وإضفاء الطابع المهني على مواكبة حاملي المشاريع وعلى ضرورة تبسيط المساطر الإدارية.

صحيح أن برنامج «انطلاقة» تم إحداثه مؤخرا في فترة الأزمة الصحية كوفيد-19، وبالتالي فمن السابق لأوانه تقييم نتائجه، غير أنه يلاحظ غياب آلية لتقييم نجاعة البرامج.

خلاصة القول أن البرامج العمومية التي تهدف إلى النهوض بتشغيل الشباب خلال الفترة 2016-2021 مكنت بالتأكيد من تحقيق مكاسب، لكن النتائج تظل دون مستوى التحديات. وتثير أوجه قصور البرامج التي تمت الإشارة إليها عددا من الأسئلة بشأن أنماط إعداد وتنفيذ وتقييم هذه البرامج. كما أثيرت أيضًا قضايا

59 – عرض السيد الوالي المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الدورة العادية 135 للجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي انعقدت في 30 يونيو 2022.

60 – بعد إصدار القانون 36.20 في يوليوز 2020، تغير اسم صندوق الضمان المركزي ليصبح الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة.

61 – المصدر: الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة.

62 – المصدر: المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

حكامة البرامج، وغياب الانسجام بين هذه البرامج والسياسات العمومية، وضعف المقاربة الترابية وعدم استهداف شريحة واسعة من الشباب (غير الحاملين لشهادات، والشباب من الطبقات الفقيرة أو الهشة وغيرهم). من جهة أخرى، يُلاحظ أن عدم الحرص على إدماج ممنهج لأنظمة قياس نجاعة البرامج التي تستهدف الشباب لا يسمح بإجراء تقييم دقيق وموضوعي بالقدر الكافي لنجاعتها وقياس أثرها.

القسم الخامس: المشاركة المواطِنة

تفيد المؤشرات المتاحة أن نسبة الشباب ممَّن كانت له عضوية في أحد الأحزاب السياسية أو المؤسسات النقابية لا تتجاوز واحد (1) في المائة. ورغم ما شهده المغرب خلال السنوات الأخيرة من دينامية مطردة إزاء المجتمع المدني[63]، إلا أنه لا يبدو أن هذا التوجه استتبعته زيادة في مشاركة الشباب في الحياة العامة. ويبدو أن الشبابُ المغربي ينجذب أكثر نحو الفرص وأشكال التعبير التي لا تتجاوز شبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات الحديثة.

ويُعْزَى انسحابُ الشباب من الحياة العامة إلى أزمة الثقة تجاه المؤسسات. وقد أظهرت دراسةٌ استقصائية شملت فئة الشباب ما بين 18 و29 سنة أن 17 في المائة فقط من الشباب يثقون في الحكومة، بينما يضع 13 في المائة منهم ثقتهم في البرلمان و18 في المائة في الأحزاب السياسية[64]. ويَحُدُّ هذا الوضع من مشاركة الشباب في الحياة العامة، وبخاصة في المؤسسات والهيئات والمبادرات وسيرورات اتخاذ القرار. وتُبيِّن دراساتُ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OCDE) أن مشاركة الأطراف المعنية بالمبادرات والبرامج في الحياة العامة تشكل دِعامةَ للحكامة الجيدة وركيزةَ للنمو المُدْمِج[65].

وممَّا يزيد من ضعف انخراط الشباب المغربي في الحياة العامة التأخُّرُ في تفعيل جملة من الآليات المنصوص عليها سواءٌ في دستور 2011 أو في الإطار التشريعي الحالي. وقد تميزت الولاية الحكومية 2016–2021 بإصدار القانون 89.15 بتاريخ 2 يناير 2018 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. غير أن هذه المؤسسة الاستشارية المنصوص عليها في المادتين 170 و171 من الدستور لم تتشكَّل بعد.

وفي عام 2015، أَقَرَّ المغرب جُملةً من القوانين التنظيمية تتعلق بالجماعات الترابية[66]، وذلك بما ينسجم مع روح الدستور. وقد أَوْجَبَ اعتمادُ هذه القوانين والمراسيم ذات الصلة وَضْعَ مقاربة تشاركية تَجْمَعُ المُواطن بالمجتمع المدني والفعاليات المحلية الأخرى في عملية التنمية، وخصوصاً ما يتعلَّق بالمواضيع ذات الصلة بالشباب ، ولكن أيضاً لبلورة البرامج التنموية للجماعات الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييم النتائج[67]. ويحظى الشباب، مواطنينَ أو أعضاءَ جمعويين، بقدْر واسعٍ من الفرص للمشاركة في الحياة العامة وفي البرامج المصمَّمة والمطبَّقة على المستوى الترابي. غير أنه ثمة بُطء في التفعيل الأمثل لهذه الهيئات الاستشارية.

وتجدر الإشارة بشأن مشاركة الشباب في المؤسسات السياسية إلى أن المغرب اعتمد في 2011 نظام «الحصيص »، والمُتَمَثِّل في منح 30 مقعداً للشباب في مجلس النواب، وذلك مساهمةً في تحسين تمثيل الشباب في البرلمان. غير أن المغرب ألغى هذا الإجراء بعد تعديل القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب قبل الانتخابات التشريعية لاقتراع 8 شتنبر 2021. وتُشير بيانات ومعطيات وزارة الداخلية إلى أن متوسط عمر ثلث النواب الجدد يتراوح بين 45 و55 عاماً (33.92 في المائة)، بينما تتألف الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً من المنتخبين فوق سن 55 عاماً بنسبة 39.49 في المائة. ولا تتجاوز نسبة تمثيل النواب الأقل من 35 عاماً من العمر 8.35 في المائة، ولا يتجاوز من هم بين 35 و45 عاماً نسبة 18.23 في المائة.

63 - OCDE - The Governance of Inclusive Growth - 2016 تُشير التقديرات إلى أنه انتقل عددُ الجمعيات في المغرب من 130.000 في سنة 2016 إلى 220.000 في 2020.

64 – التقرير القُطري الخاص بالمغرب، أصدره مركز الباروميتر العربي في دورته الخامسة (2019).

65 – OCDE - The Governance of Inclusive Growth - 2016.

66 – القانون التنظيمي رقم 111–14 الخاص بتنظيم الجهات، والقانون التنظيمي رقم 112–14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113–14 المتعلق بالجماعات.

67 – برنامج التنمية الجهوية، وبرنامج عمل الجماعة، وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم.

كما شهد المغرب أيضاً خلال الفترة 2016–2021 استئناف إلزامية الخدمة العسكرية (تم إيقاف العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية في 2006 وتم استئنافها في 2019). ويتمثل الهدف من الخدمة العسكرية تمكين الشباب ما بين 19 و25 سنة على مدى سنة واحدة من تعزيز مستوى اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية. وقد تم تعليق العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية عامي 2020 و2021 بسبب الأزمة الصحية لكوفيد–19.

وزيادةً على الحاجة إلى تعزيز برامج التربية المدنية والمشاركة المدنية في المدارس، ناهيك عن إيجاد بيئة مواتية لتطوير النسيج التعاوني، فإنه لا بد من وضع برنامجٍ وطنيٍ لتعزيز العمل التطوعي وإشاعة روح المشاركة في أوساط الشباب. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تُفيد الدراساتُ الدولية «أنه يمكن للبرامج والاستراتيجيات الوطنية في مجال العمل التطوعي للشباب أن تُسهِمَ، من خلال تخصيص الموارد الكافية، في تعزيز العمل التطوعي لدى الشباب»[68].

الإطار رقم 3: البرامج الوطنية لانخراط الشباب في الأنشطة المدنية

المغرب: العمل التطوعي والتربية المدنية في أوساط الشباب

أطلقت وزارة الشباب والرياضة في 2013 برنامج «العمل التطوعي والتربية المدنية في أوساط الشباب»، والذي يستهدف تعزيز العمل التطوعي بين الشباب وتنمية قيم المواطنة لديهم وتعزيز مشاركتهم المدنية.

كندا: دائرة خدمة الشباب في كندا

تعد دائرة خدمة الشباب في كندا برنامجاً وطنياً يعزز ثقافة المشاركة المدنية في أوساط الشباب بين 15 و30 عاماً، وذلك من خلال تمكينهم من اكتساب الخبرة والمشاركة في الأنشطة التطوعية. وتُنفَّذ أنشطة البرنامج في إطار هيئات مختارة تدعمها موارد مالية مقدمة من البرنامج.

المملكة المتحدة: برنامج خدمة المواطن القومي

خدمة المواطن القومي (National Citizen Service) برنامجٌ وطنيٌّ تطوعيٌّ لتحقيق التنمية الذاتية والاجتماعية للشباب بين 15 و17 عاماً. ويستهدف هذا البرنامج الذي تموله حكومة المملكة المتحدة تهيئة الشباب وتربيتهم على الالتزام والتضامن لخدمة المجتمع. وقد اكتسى البرنامج طابعاً دائماً من خلال اعتماد قانون خدمة المواطن القومي، والذي يتلقى كل شاب بريطاني بموجِبه خطاباً من الحكومة في عيد ميلاده عشر يشجعه على الانضمام إلى البرنامج. السادس

68 - OCDE - Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes au Maroc - 2021

الخلاصات والتوصيات

من خلال رصد وتحليل منجزات البرامج العمومية الموجهة إلى الشباب والوقوف على مواطن قوتها ونواقصها، يمكن بلورة الخلاصات التالية:

1. غياب سياسة موجهة للشباب مما يؤدي إلى تنزيل برامج متجاورة لا تستجيب للتحديات المرتبطة بإقصاء الشباب بجميع أبعادها.
2. غياب معطيات بالأرقام حول الاستثمارات العمومية للدولة الموجهة للشباب.
3. يلاحظ أن قلة قليلة من البرامج العمومية توجه بشكل خاص للشباب، كما أن البرامج ذات الصبغة العرضانية لا تتضمن مؤشرات تتيح قياس تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب.
4. على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، لم تتمكن منظومة التربية والتكوين من معالجة ظاهرة الهدر المدرسي وتهميش الشباب.
5. إن البرامج العمومية الموجهة للنهوض بتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 مكنت لا محالة من إدماج أعداد مهمة من الشباب في سوق الشغل، غير أن الحصيلة تظل دون مستوى التحديات وتثير التساؤل حول أساليب صياغة هذه البرامج، والموارد البشرية والمالية المرصودة، وآليات تتبع هذه البرامج وتقييمها. كما يُسجل أيضاً وجود إغفال شبه كلي لفئة واسعة من الشباب (غير الحاملين لشهادات، الشباب من الطبقات الفقيرة أو الهشة، شباب العالم القروي...).
6. غياب سياسة عمومية للتكوين في المجال الرقمي لفائدة الشباب سواء داخل المدارس والجامعات ومعاهد التكوين ودور الشباب، وغياب أدوات تحفيزية من طرف الدولة لهذا الجانب الأساسي للتنمية ومعالجة ظاهرة البطالة.
7. غياب سياسة وطنية وجهوية لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية وعدم وجود بنوك للمشاريع تكون مُحَيّنة وملائمة لخصوصيات الجهات بغية توجيه الشباب في اختياراتهم المقاولاتية، إلى جانب غياب الرعاية التي يقدمها أرباب المقاولات على الصعيدين الجهوي والوطني.
8. رغم الإمكانات والفرص التي يمكن أن توفرها التنمية الثقافية والرياضة والترفيه في تعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق ازدهار ورفاه الشباب، إلا أنه يلاحظ أنها لا تحظى بالتقدير الكافي ولا تمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة، التي من شأنها توفير فضاءات وتجهيزات وتأطير ملائم.
9. على الرغم من الإنجازات التي تحققت، فإن البرامج العمومية المخصصة للشباب في مجال الصحة والحماية الاجتماعية لا تغطي مجموع الشباب وتتوزع بشكل غير متكافئ بين فئات الشباب، ومكان الإقامة والمجال الترابي.
10. لا يساعد التأخر على مستوى تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في دستور 2011 (المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي) والإطار التشريعي الجاري به العمل (القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية) على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام.

وانطلاقا من هذا التشخيص ، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

في مجال السياسة المندمجة للشباب والحكامة

1. تنزيل السياسة المندمجة للشباب في شكل برامج قطاعية منسقة تُخَصّص لها الوسائل الضرورية وتكون معزَّزَة بمؤشرات مناسبة ودقيقة وتخضع لتتبع وتقييم منتظمين.

2. اعتماد وتفعيل سياسة مندمجة تستهدف الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و29 سنة، مع الحرص على الاسترشاد بالتوصيات التي اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره بعنوان « مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي» والتي ترتكز على المبادئ الرئيسية التالية: تعزيز المشاركة الفعالة للشَباب في اتخاذ القرار، والإنصاف وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمواطنات الشباب وضمان حكامة متجانسة ومندمجة على المستويين الوطني والترابي من أجل ضمان تنمية مندمجة للشباب[69].

3. الحرص على أن تكون البرامج العمومية الموجهة للشباب ملائمة وتستجيب بشكل متميز لحاجيات وانتظارات مختلف مكونات هذه الفئة من المجتمع (الشباب النشيطون المشتغلون، العاطلون، الطلبة، الشابات ربات البيوت، الشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل «NEET»، والشباب في وضعية إعاقة...)، والعمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة الترابية في البرامج العمومية المخصصة للشباب، مع مراعاة خصوصيات شباب المناطق القروية وحاجياتهم.

4. إضفاء الطابع الترابي للسياسة الموجهة نحو الشباب عن طريق ضمان توزيعها بشكل يتلاءم مع حاجيات الشباب حسب الجهات والمجالات الترابية.

5. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الشابات، وتعزيز ولوجهن إلى العمل المأجور، والتعليم والمِلْكية.

6. مأسسة هيئة للإشراف رفيعة المستوى، تكون بمثابة أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجية تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة.

7. الإسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي باعتباره هيئة تشاركية حقيقية ومستقلة، قادرة على أن تكون منبراً للشباب.

8. تعزيز مشاركة الشباب في بلورة وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات العمومية، لا سيما من خلال الهيئات التمثيلية وآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور والتشريعات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والترابي.

9. وضع آليات لمواكبة ومشاركة هذه الفئة من الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب.

10. إشراك الشباب المغاربة، سواء القاطنين في المغرب أو المقيمين بالخارج، في النهوض بصورة المغرب وفي الأنشطة الرامية إلى تحسين مكانة المملكة وتعزيز جاذبيتها وتموقعها الاستراتيجي.

11. السهر على مراجعة الإطار القانوني المنظم للجمعيات من أجل تعزيز المبادرات المدنية التي يقوم بها الشباب ومن أجلهم، وتعزيز المقاربة القائمة على الأداء على مستوى عمل المنظمات غير الحكومية في إطار البرامج التعاقدية مع الدولة والجماعات الترابية.

69 – يُرجى الاطلاع على الملحق 2 : ملخص دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: «مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي».

على الصعيد القطاعي

صحة الشباب والحماية الاجتماعية

12. تعزيز عرض العلاجات الصحية الموجَّه للشباب، من خلال توفير مركز طبي جامعي واحد على الأقل في كل مدينة جامعية وتقديم حد أدنى من الخدمات الصحية الملائمة لليافعين والشباب على مستوى مؤسسات العلاجات الصحية الأولية.

13. ضمان وقاية فعالة للشباب من المخاطر الصحية، وخاصة تعزيز مكافحة جميع أشكال الإدمان.

14. توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وآليات الحماية الاجتماعية لتشمل المتدربين في إطار التكوين المهني، لا سيما من خلال إقرار إعفاء، على شكل منحة مالية، من رسوم التسجيل لفائدة المتدربين في مستويي التأهيل والتخصص.

15. توفير التغطية الصحية للشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل «NEET».

التكوين والإدماج المهني

16. تمكين الشباب من اكتساب قاعدة مضمونة ومشتركة من المعارف الأساسية والتربية الوظيفية.

17. تحسين جاذبية التكوين المهني وتطوير الجسور بين منظومة التكوين المهني ومنظومة التعليم العام.

18. وضع برنامج خاص يروم إدماج الشباب في الحياة العملية وهو برنامج ينبغي أن تدعمه السياسات القطاعية والفرص التي تتيحها مهن التنمية المستدامة.

19. تيسير الولوج إلى تخصصات التعليم العالي الملائمة للاحتياجات الجديدة للمجتمع وسوق الشغل والنهوض بالتكوين مدى الحياة

20. وضع آلية وطنية وجهوية لتكوين الشباب في مهن التكنولوجيا الرقمية داخل المدارس والإعداديات والثانويات ومعاهد التكوين والجامعات ودور الشباب. وينبغي أن يتحقق هذا الهدف بدعم من الفاعلين العموميين والجمعويين وإطلاق مدارس خاصة (على شاكلة مدرسة كود الجيل الجديد 1337 ببنجرير) في مجموع مدن وجهات المملكة.

21. وضع منصات رقمية مخصصة للشباب في مجموع جهات المملكة، تَدعَمُها الأبناك والفاعلون الخواص كالمراكز الجهوية للاستثمار والفروع الجهوية للاتحاد العام لمقاولات المغرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية، وذلك لتَكُون أداةً رهن إشارة الشباب لتحديد الفرص المتوفرة في بنوك المشاريع الخاصة من ناحية، وبغرض تعزيز المعلومات بشأن العقار وبرامج المساعدة العمومية والخاصة، وعروض استقبال الشباب لإجراء دورات تكوينية أو مواكبتهم.

22. تشكيل شبكة للموجّهين والمؤطرين، من أجل مواكبة الشباب نحو تحقيق الاستقلالية والاندماج المهني.

23. وضع سياسة لتشجيع الولوج إلى الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الناشئة وتلك التي يحدثها الشباب.

الثقافة والرياضة

24. تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة للبرامج العمومية ذات الصلة بالتنمية الثقافية والرياضة والترفيه لفائدة الشباب، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التأطير والتنشيط الثقافي والتربوي للشباب.

25. توفير امتيازات تفضيلية للشباب لتمكينهم من الاستفادة من خدمات خاصة متعلقة بالنقل والسكن والسياحة والولوج إلى الشبكات الرقمية، والأنشطة الثقافية، والترفيهية والرياضية.

26. إرساء سياسة جديدة تهدف إلى دعم الإبداع الثقافي والفني للشباب وتنمية مَلَكة الخلق والإبداع لديهم وتشجيع إقبالهم على الرياضة وجعل الثقافة والإدماج عن طريق الثقافة والرياضة وسيلة أساسية لتحقيق التماسك والتنمية الاجتماعية.

27. إرساء إطار قانوني وتنظيمي يُلزم قطاعات إعداد التراب الوطني بتجهيز أماكن العيش بفضاءات الترفيه والتثقيف تتلاءم مع الاحتياجات الجديدة للشباب.

28. إنشاء وتطوير متاحف رقمية وطنية وجهوية ومحلية، وتطوير مواقع إلكترونية موضوعاتية تقدم للشباب محتويات مكتوبة وسمعية بصرية تُكمل وتغني معارفهم المدرسية والجامعية.

29. خلق منظومات اقتصادية لفائدة الشباب تشمل أنشطة إبداع وإنتاج وتسويق المنتجات والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الثقافية، وتسمح بتشجيع إنشاء مقاولات ناشئة مبتكرة.

30. القيام بإصلاح جذري للسياسة الرياضية لفائدة الشباب، والعمل على دمقرطة البنيات التحتية الرياضية.

ملاحـق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

فئة الخبراء
فؤاد ابن الصديق
حكيمة حميش
أمينة العمراني
عبد المقصود راشدي (مقرر الموضوع)
احجبوها الزبير
فئة النقابات
أحمد بهنيس
محمد بنصغير (نائب المقرر)
محمد دحماني (مقرر اللجنة)
محمد عبد الصادق السعيدي
لحسن حنصالي (نائب رئيس اللجنة)
مصطفى اخلافة
عبد الرحمان قنديلة
جامع المعتصم
فئة الهيئات والجمعيات المهنية
محمد حسن بنصالح
عبد الحي بسة (رئيس اللجنة)
محمد بولحسن
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
ليلى بربيش

جواد شعيب
محمد الخاديري
عبد الرحمان الزاهي
الزهرة زاوي
فئة الأعضاء المعينين بالصفة
عبد العزيز عدنان
خالد الشدادي
لطفي بوجندار

الخبيرة الداخلية للمجلس **الخبير الداخلي للمجلس**	نادية السبتي محمد الخمليشي
الترجمة	نادية أوغياطي عادل كايز

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

ينتهز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذه المناسبة ليتقدم بأصدق عبارات الشكر لمختلف الفاعلين والهيئات والمؤسسات الذين شاركوا في جلسات الإنصات التي نظمها المجلس في إطار إعداد هذه الإحالة.

القطاعات الوزارية	– وزارة الشباب والثقافة والتواصل – وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة – وزارة الداخلية – وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات – وزارة الصناعة والتجارة – وزارة الاقتصاد والمالية
المؤسسات العمومية	– المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
المنظمات المهنية	– المجموعة المهنية لبنوك المغرب

المُلحق رقم 3: نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أُشارِكُ» (oucharik‌o.ma) لاستطلاع آراء المواطنات والمواطنين في البرامج العمومية الموجهة للشباب

في إطار إعداد المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لرأيه، بناء على طلب من مجلس المستشارين، حول البرامج العمومية الموجَّهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، أطلق المجلس، بين 29 يونيو و22 يوليوز 2022، استشارةً مواطِنةً على المنصة الرقمية «أُشارِكُ» (oucharik‌o. ma) لاستطلاع آراء المواطنات والمواطنين حول هذا الموضوع. وتعكس نتائج هذه الاستشارة تمثلات المشاركات والمشاركين إزاء التحديات والرهانات التي ترتبط بعملية صياغة مضامين هذه البرامج وتنزيلها وتقييم نتائجها، إلى جانب تحديد ما يلزم من تدابير لتحسين جودة هذه البرامج وتعزيز أثرها. وقد اسْتَنَارَ المجلسُ بهذه النتائج في إعداد رأيه في الموضوع تحت عنوان « نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016 و2021».

بخصوص الفئة العمرية التي تمثل سن الشباب، أظهرت نتائج الاستشارة صعوبة التوصل إلى توافق بهذا الشأن. في هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن أغلبية المشاركين/ات (52 في المائة) تحددها في السن المتراوحة بين 15 و34 سنة. غير أن هذا الاختيار يعطي تعريفاً أوسع لفئة الشباب مقارنةً بما تُجْمِعُ عليه معظم المؤسسات الوطنية والدولية عُموماً.

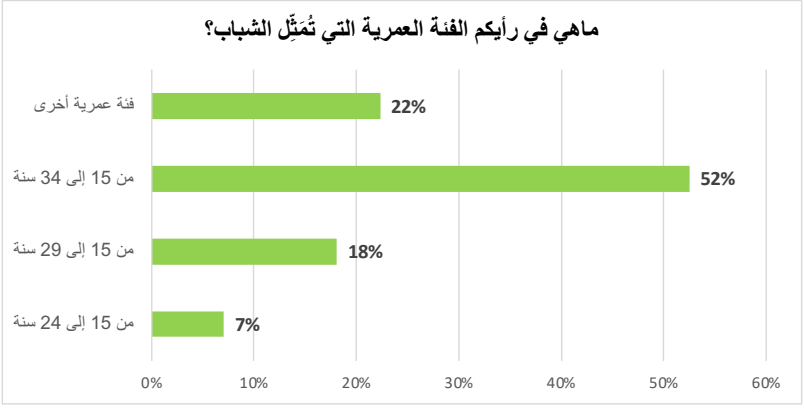

ويَطرح استطلاع الرأي هذا أيضاً مسألةً بالغةَ الأهمية تتعلق بما يُبْذَلُ من جُهْد في التواصل مع الشباب بالموازاة مع تنفيذ البرامج الموجَّهة لهم. وفي هذا الصدد، فقد أثبت برنامج «أنطلاقة» أنه أكثر البرامج المعروفة لدى الشباب في أوساط المشاركين في الاستطلاع، وذلك بفضل خطة التواصل الفعالة التي صاحبته.

ويَحتل البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية المَرتبة الثانية ضمن البرامج التي تحظى باهتمام الشباب. أمّا برامجُ التكوين التعاقدي المُدمج في سوق الشغل، والتي تؤطرها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (برنامج «إدماج» وبرنامج «تحفيز» وبرنامج «تأهيل»)، فيبدو أنها أقلُّ ذُيوعاً إلى حَدٍّ مَا لدى العموم.

وتؤكد نتائج استطلاع الرأي أيضاً عَدَمَ كفاية التواصل الفعّال في إطار البرامج العمومية الموجَّهة للشباب، حيث يَتَّضِحُ أن 87 في المائة من المشاركين تتوفر لديهم معلومات قليلة أو معدومة عن هذه البرامج، في حين تُفيدُ فئة قليلة جداً منهم لا تتجاوز 4 في المائة بأنها تتلقى معلومات وافيةٍ عنها.

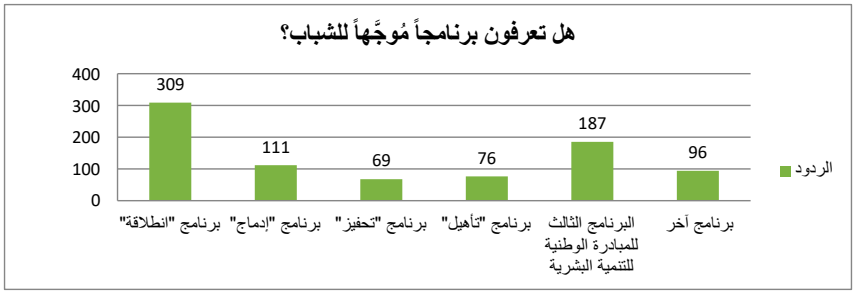

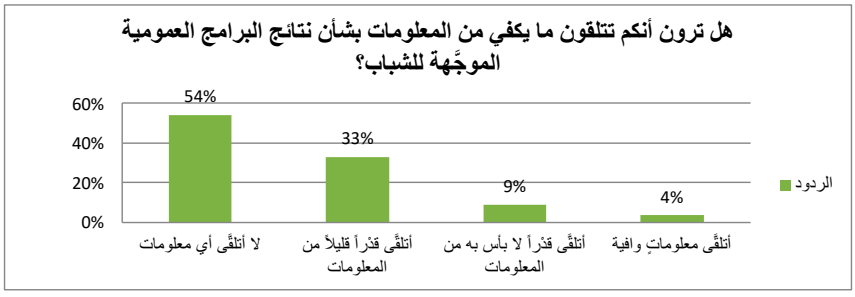

وقد كشفت نتائج الاستطلاع بشأن نجاعة البرامج العمومية للشباب عن تقييم غير إيجابي، يتمثل في أن 7 في المائة فقط من المشاركين يرون فعالية هذه البرامج، في حين يَصِفُها قُرابَةَ النصف (49 في المائة) بأنها غير فعالة، بينما يَعتبرُها 44 في المائة فعالةً إلى حَدٍّ ما.

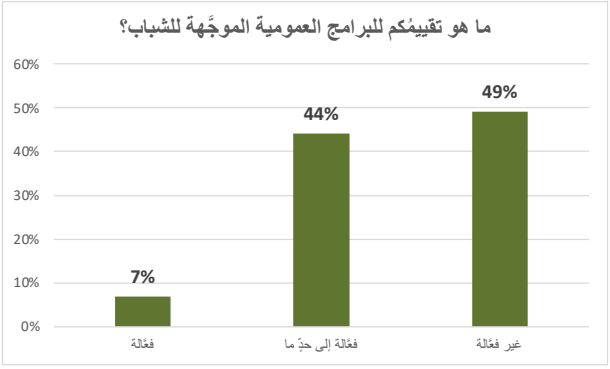

وكما كان منتظراً، أفاد المشاركون في الاستطلاع بأنه ينبغي أن تَتَصَدَّرَ الأسئلةُ المتعلقة بتكوين الشباب وإدماجِهم اقتصادياً الصدارةَ في أولويات البرامج العمومية، على أنه لا تقل عنها أهميةً مواضيعُ الصحة والثقافة والرياضة والترفيه، والتي ينبغي لهذه البرامج أن تعتني بها.

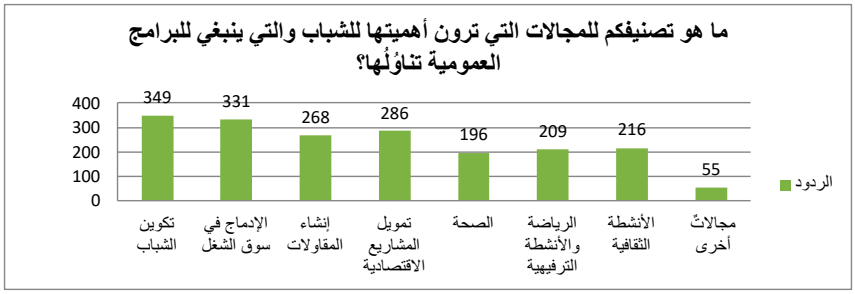

وبخصوص ما يَلْزَمُ من تدابيرَ لإنجاح البرامج العمومية المخصصة للشباب، فيضعُ المشاركون في استطلاع الرأي في المقام الأوّل ضرورةَ إشراك الشباب في إعداد هذه البرامج، يليها تحسين المنظومة التي تندرج فيها هذه البرامج برُمَّتها (المساطر الإدارية والقواعد والإجراءات والسياسات القطاعية وغير ذلك). كما يُشدِّد المشاركون على ضرورة اعتماد مقاربة تنبني على القُرب في معالجة قضايا الشباب، مع مراعاة التواصل على نطاق واسع مع الشباب لاطلاعهم على ما تُوفِّره هذه البرامج، والتواصل بانتظام معهم بخصوص نتائج البرامج الموجَّهة لهم، إضافةً إلى ضرورة إشراكهم في عملية تقييم البرامج وتعزيز تكاملها وتجانسها.